الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de L'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

Universite Mohamed Khidher – BISKRA
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Science de Gestion
Département Science Commerciales

الموضوع

# التجارة العربية البينية
# ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي
## مع الإشارة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

إعداد الطالبة:
- طالبي وفاء

الأستاذ المشرف:
- د. رايس مبروك

| | |
|---|---|
| رقم التسجيل | ..... |
| تاريخ الإيداع | 2017./..... |

السنة الجامعية : 2016– 2017

# فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| شكر وتقدير | – |
| الملخص | – |
| فهرس المحتويات | IV–I |
| فهرس الجداول | V |
| فهرس الأشكال البيانية | VI |
| قائمة الملاحق | VII |
| المقدمة العامة | أ –هـ |
| **الفصل الأول: الإطار العام للتكامل الاقتصادي العربي** | 2– 29 |
| تمهيد | 2 |
| **المبحث الأول:الإطار ألمفاهيمي للتكامل الاقتصادي** | 3 |
| المطلب الأول :مفهوم التكامل الاقتصادي | 3 |
| المطلب الثاني: درجات ومزايا التكامل الاقتصادي | 4 |
| اولا: درجات التكامل الاقتصادي | 4 |
| ثانيا:مزايا التكامل الاقتصادي | 7 |
| المطلب الثالث:أهداف التكامل الاقتصادي | 8 |
| **المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي العربي** | 9 |
| المطلب الأول : ماهية التكامل الاقتصادي العربي | 10 |
| المطلب الثاني:محولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي | 10 |
| المطلب الثالث:المداخل التي اتبعتها الأقطار العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي | 14 |
| **المبحث الثالث:مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تفعيله** | 18 |
| المطلب الأول : مقومات التكامل الاقتصادي العربي | 18 |
| المطلب الثاني:معوقات التكامل الاقتصادي العربي | 21 |

## فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| المطلب الثالث:سبل تفعيل التكامل الاقتصادي العربي | 25 |
| خلاصة الفصل | 29 |
| **الفصل الثاني:واقع التجارة العربية البينية واتجاهاتها وهيكلها السلعي** | 57-31 |
| تمهيد | 31 |
| **المبحث الأول:واقع التجارة الخارجية للدول العربية** | 32 |
| المطلب الأول: أداء التجارة الخارجية العربية | 32 |
| اولا:تطور حجم التجارة الخارجية من الفترة 2011-2015 | 32 |
| ثانيا: مكانة التجارة الخارجية من التجارة العربية لسنة 2015 | 33 |
| ثالثا:اهم خمس دول مساهمة في التصدير في التجارة العربية | 33 |
| رابعا: اهم خمس دول مساهمة في الاستيراد في التجارة العربية | 34 |
| المطلب الثاني: اتجاه التجارة الإجمالية العربية | 35 |
| المطلب الثالث:الهيكل السلعي للتجارة العربية الإجمالية | 37 |
| **المبحث الثاني: واقع التجارة البينية للدول العربية** | 39 |
| المطلب الأول:أداء التجارة العربية البينية | 39 |
| أولا: تطور حجم التجارة العربية البينية للفترة 2011-2015 | 39 |
| ثانيا: أهم خمس دول مساهمة في التصدير التجارة العربية البينية | 40 |
| ثالثا:أهم خمس د ول مساهمة في الاستيراد في التجارة العربية البينية | 41 |
| المطلب الثاني: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الاجمالية | 41 |
| اولا :نسبة الصادرات البينية العربية الى إجمالي الصادرات العربية | 42 |
| ثانيا:نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية | 42 |
| المطلب الثالث: تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية | 43 |
| **المبحث الثالث: دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربي** | 45 |
| المطلب الأول : معوقات التجارة العربية البينية | 45 |
| المطلب الثاني: الدوافع والأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية | 51 |
| أولا: دوافع داخلية | 51 |

## فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| ثانيا: دوافع خارجية | 52 |
| المطلب الثالث: متطلبات تنمية التجارة العربية البينية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي | 54 |
| خلاصة الفصل | 57 |
| **الفصل الثالث:منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي** | 79-59 |
| تمهيد | 59 |
| **المبحث الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** | 60 |
| المطلب الأول:مفهوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى | 60 |
| المطلب الثاني: أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى | 64 |
| المطلب الثالث: مقومات قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى | 66 |
| **المبحث الثاني: التحديات و العقبات وبعض التوصيات لتنمية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية** | 68 |
| المطلب الأول :التحديات إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى | 68 |
| المطلب الثاني:معوقات إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى | 69 |
| المطلب الثالث:مقترحات وتوصيات لتنمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى | 72 |
| **المبحث الثالث:منطقة التجارة الحرة العقبة بالأردن** | 74 |
| المطلب الأول: ماهية المنطقة الحرة العقبة بالأردن | 74 |
| الفرع الاول: ميناء العقبة | 75 |
| الفرع الثاني: الإعفاءات و الحوافز التي تقدمها المناطق الحرة بالأردن | 75 |
| المطلب الثاني : أنواع المناطق الحرة بالأردن | 76 |
| المطلب الثالث: المشكلات التي تواجه المناطق الحرة في الدول العربية | 77 |
| خلاصة الفصل | 79 |
| الخاتمة العامة | 83-81 |
| المراجع | 88-85 |

# فهرس المحتويات

قائمة الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 2-1 | تطور حجم التجارة الخارجية العربية للفترة (2011-2015) | 32 |
| 2-2 | مساهمة التجارة الخارجية العربية من إجمالي التجارة العالمية لسنة 2015 | 33 |
| 2-3 | أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة الخارجية لسنة 2015 | 34 |
| 2-4 | أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة الخارجية لسنة 2015 | 35 |
| 2-5 | اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة 2015 | 35 |
| 2-6 | الهيكل السلعي للصادرات و الواردات العربية الإجمالية لسنة 2015 | 37 |
| 2-7 | تطور حجم التجارة العربية البينية للفترة (2011-2015) | 40 |
| 2-8 | أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة العربية البينية لسنة 2015 | 40 |
| 2-9 | أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة العربية البينية لسنة 2015 | 41 |
| 2_10 | نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية لسنة 2015 | 42 |
| 2-11 | نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية لسنة 2015 | 43 |
| 2-12 | الهيكل السلعي للصادرات و الواردات العربية البينية لسنة 2015 | 43 |

قائمة الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 2-1 | اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة 2015 | 36 |
| 2-2 | الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية لسنة 2015 | 38 |
| 2-3 | الهيكل السلعي للصادرات و الواردات العربية البينية لسنة 2015 | 44 |

قائمة الملاحق


| الرقم | عنوان الملحق |
|---|---|
| 1 | الصادرات والواردات العربية الإجمالية 2011-2015 |
| 2 | الصادرات والواردات العربية البينية 2011-2015 |
| 3 | مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول العربية 2011- 2015 |
| 4 | مساهمة التجارة البينية للدول العربية في التجارة البينية الاجمالية 2011- 2015 |

**الملخص:**

إن التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفها العالم وخصوصا بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، والدور المتعاظم الذي تقوم به المؤسسات المالية العالمية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وبروز التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي وتجمع شمال أمريكا، تحتم على الدول العربية أن تتجمع في تكتل واحد من اجل كسب قوة سياسية واقتصادية وتفاوضية في مواجهة تلك التكتلات أو على الأقل تحسين وضعيتها الحالية والوقوف في وجه هذا الخطر الداهم .

جاءت هذه الدراسة لبحث الدور الذي تلعبه التجارة العربية البينية في مدى تدعيمها لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي والوقوف على محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي ومعرفة أسباب فشله اخذين في ذلك منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كآلية أساسية لتفعيله.

**الكلمات المفتاحية:** التكامل الاقتصادي العربي، التجارة العربية البينية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

**Abstract**:

The economic and social transformation experienced bay the world, especially after the establishment of the world trade organization and the growing role played by international monetary fund , the international banc roar reconstruction and development and the emergence of economic and regional economies such as the European union and the north American caucus, to unite in a single bloc in order to gain political and economic power political, economic and negotiating in the face of these problems or at least improve their current situation and stand in the face of this imminent danger.

The current study comes to examine the role that the commerce played between Arab nations, in completing each other economically, as well as to trace back the attempts and efforts, made for Arabic economic complementation and to be aware of the causes of its failure taking as an instance greater Arab free trade area as a key mechanism for activating integration.

**Key words**: Arab economic integration, enter Arab trade, greater Arab free trade area.

# المقدمة العامة

**تمهيد**

شهد بداية القرن العشرين وبشكل واضح بداية ظهور التكتلات و التجمعات الإقليمية بعد الحرب العالمية الثانية .حيث ظهرت عدة تكتلات إقليمية في العالم.غير انه يمكن القول أن تنامي ظاهرة التكتلات في العهد الأخير من القرن العشرين بشكل كبير جعل منها خاصية أساسية من خصائص النظام الاقتصادي العالمي عن طريق حركة التكاملات و التعاون و الاندماج الاقتصادي.

ويعد التكامل الإقليمي مدخلا حيويا للاعتماد الجماعي وأمرا لازما لمواجهة التحديات التي تعترض الدول، لما يتيحه التكامل من تجاوز لعوامل ضعف كثيرا من الدول التي تفتقر إلى مقومات البقاء و الاستقرار بفضل واقعها و حيزها الجغرافي، وما يفرضه من قيود على إمكانات هذه الدول و قدراتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

فالإمكانيات الاقتصادية و الاجتماعية للعالم العربي عظيمة، كما ان الظروف السائدة في العالم العربي جزء أساسي منه تجعل موضوع التكامل الاقتصادي أمرا جوهريا وواجبا، وتتطلب الحالة هذه ضرورة وجود خطة عامة للتنمية والتكامل العربي للقضاء على التعارض الاقتصادي ولضمان وجود قدر اكبر من الاستقرار الاقتصادي والارتفاع بمستويات المعيشة للفرد العربي في كل مكان من وطننا الكبير.

إن محاولات التكامل الاقتصادي العربي الذي أصبح واقع للتطوير اقتصاديات الدول الأعضاء، أخذت اتجاهات عديدة، وواجهت صعوبات كثيرة، حيث أن ضرورة غلبة المصالح الاقتصادية العربية على الاعتبارات السياسية نقطة انطلاق أساسية نحو التكامل و التكتل الاقتصادي و من ثم قيام الوحدة الاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى إرساء الأرضية المتينة للوحدة السياسية.

تعتبر التجارة العربية البينية أداة هامة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي عن طريق تبادل السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء ، حيث يتم إلغاء القيود و الحواجز الجمركية، كما أن التبادل التجاري يؤدي إلى نقل التكنولوجيا و الخبرات عن طريق انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء و تشجيع الاستثمار.

حاولت بعض الدول العربية تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال تنسيق العمل العربي المشترك و عقد الاتفاقيات الثنائية و الجماعية مثل اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين جامعة الدول العربية و كذلك اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.وكذلك الاتفاقيات متعددة الأطراف "الإقليمية" ومن هذه الاتفاقيات مجلس التعاون لدول الخليج و الاتحاد المغربي العربي.

**إشكالية الدراسة:**

تبرز أهمية موضوع التكامل الاقتصادي بين الدول العربية كتحدي كبير في ظل الانفتاح والاندماج بالسوق العالمي، وكما لا يخفى على احد الدور الذي تلعبه التجارة البينية في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية للبلدان العربية من خلال تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وبعث مسار التكامل من جديد ليكون واق من الانعكاسات السلبية ومن هنا يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

**" ما هو واقع التجارة العربية البينية وما مدى مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي؟ "**

وللإلمام بالجوانب المتعددة لهذا السؤال الجوهري تم تقسيمه إلى أسئلة فرعية سنحاول الإجابة عنها من خلال البحث وهي:

1. ما المقصود بالتكامل الاقتصادي العربي وما هي المزايا التي يمكن ان تعود على الدول الأعضاء فيه.
2. إلى اي مدى وصلت الجهود في تحقيقه.
3. هل تعتبر دور التجارة العربية البينية إحدى الأدوات في تعزيز وتفعيل هذا التكامل
4. هل تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى آلية أساسية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

**فرضيات الدراسة:**

للإجابة على كل هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات الآتية:

1. يعتبر اجتماع واتحاد الدول في عملية تكامل اقتصادي حقيقة مفادها تحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة أكثر من سعي كل دولة بمفردها.
2. فشلت جهود التكامل الاقتصادي العربي بسبب تماثل اقتصادياتها،
3. تعتبر التجارة البينية أهم المداخل لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي
4. تعتبر منطقة التجارة الحرة آلية أساسية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

**مبررات اختيار الموضوع:**

من المعروف أن لكل باحث أسباب ودوافع تقوده إلى الخوض في دراسة ما وتجعله يتمسك بموضوع بحثه، ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي، حيث يمكن حصرها في ما يلي:

1. فالسبب الأول هو اهتمامنا الشخصي بواقع التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي العربي ، والميل إلى الخوض في هذه المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات متلاحقة.

2. أما السبب الثاني هو التعرف على دور التجارة العربية البينية ومدى مساهمتها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وكذلك دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كآلية أساسية في تفعيل هذا التكامل.

**أهمية الدراسة:**

ترجع أهمية الدراسة إلى أهمية الموضوع حيث تعتبر التجارة من العوامل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي، فهي بذلك المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي و من هنا تأتي أهمية التجارة البينية وما يمكن ان تعززه من منافع ومكاسب في التكامل الاقتصادي العربي.

**أهداف الدراسة:**

1. دراسة التكامل الاقتصادي و انعكاسه على التجارة الخارجية
2. عرض التطورات الجارية لتحرير التجارة بين الدول العربية
3. محاولة الوقوف على التجارة العربية البينية ومعرفة مدى مساهمتها في دفع عجلة التكامل الاقتصادي العربي

**الدراسات السابقة:**

لقد سجلنا بعض الدراسات السابقة تخص مواضيع التجارة العربية البينية، التكامل الاقتصادي العربي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مذكرات التخرج لمرحلة الماجستير و الدكتوراه على مستوى كليات العلوم الاقتصادية والتسيير في الجامعات الجزائرية من بينها:

**1.** بلقاسم طراد" التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي" دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة **2013**، حيث تدور إشكالية الدراسة حول كيف تؤدي التجارة العربية البينية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ومن أهم نتائج الدراسة ازدياد حجم التجارة العربية البينية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، لكن نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الخارجية لم تزداد عن 10% في أحسن الأحوال.

**2.** لبعل فطيمة" المناطق الحرة المشتركة ودورها في تنمية التجارة العربية البينية " رسالة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة **2012** ، حيث تدور إشكالية الدراسة حول ماهو دور المناطق الحرة العربية في تنمية التجارة العربية البينية ، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم تساهم إلى حد كبير في تعميق الأداء التكاملي للدول العربية وهذا راجع إلى جملة من المعوقات.

3. غانية نذير "دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي" دراسة حالة قطاع الصناعة، رسالة ماجستير بكلية الحقوق وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة **2009**، حيث تدور إشكالية البحث حول ما مدى فاعلية المشروعات العربية المشتركة ان تكون داعمة لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي و من اهم نتائج الدراسة ان هناك العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية التي حالت دون وصول محاولات الأقطار العربية إلى حالة من التكتل الاقتصادي العربي.

**الإطار ألزماني والمكاني:**

بالنسبة للإطار المكاني فالدراسة تمس جميع الدول العربية، باستثناء الدول التي لم تتوفر عنها إحصائيات مثل جزر القمر، فلسطين، في حين اقتصر الإطار ألزماني على الفترة الزمنية من 2011-2015 حتى نتمكن من معرفة مدى تطور التجارة البينية في السنوات الأخيرة.

**المناهج المتبعة:**

بالنظر إلى الموضوع محل الدراسة و من الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المناهج الآتية:

1. المنهج التاريخي هو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، واستنادا لهذا المنهج كان مبينا من خلال عرضنا لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي.
2. المنهج الوصفي الذي يفسر الأحداث و الظواهر للوصول للأسباب الحقيقة واستخلاص النتائج وتعميمها، يستخدم بكثافة في معظم أجزاء البحث. والذي نستقي منه المعطيات الرقمية.
3. المنهج التحليلي و الإحصائي لتحليل البيانات و الجداول والرسومات البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتى يسهل على القارئ التعمق فيها. يستعمل خاصة في الفصل الثاني.

**صعوبات البحث:**

1 تشعب جوانب الموضوع وصعوبة حصره .

2 نقص البيانات في بعض الجداول الإحصائية.

**تقسيمات الدراسة:**

تكمن تقسيمات الدراسة في ثلاث فصول وهي :

**الفصل الأول:**

تحليل الإطار العام للتكامل الاقتصادي العربي ، حيث تم التطرق إلى ماهية التكامل الاقتصادي من خلال مفهومه ومقوماته و معوقاته ثم إلى مفهوم التكامل الاقتصادي العربي، مقوماته، معوقاته وسبل تفعيله.

**الفصل الثاني:**

جاء بعنوان التجارة العربية البينية و اتجاهاتها وهيكلها السلعي ، تناولنا فيه التجارة الخارجي للدول العربية ثم قمنا بدراسة التجارة البينية العربية، لننتقل في الأخير إلى دراسة مقومات ومعوقات و تحديات ومتطلبات تنميتها.

**الفصل الثالث:**

جاء بعنوان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كآلية رئيسية لتفعيل التكامل ، تم التطرق فيه إلى مفهومها و مقوماتها ومعوقات إقامتها ثم آخذنا كمثال منطقة التجارة الحرة بالعقبة الأردن تطرقنا إلى تعريفها واهم الحوافز الممنوحة لهذه المنطقة ثم المشاكل التي تعترضها.

**تمهيـــــد:**

هناك العديد من الأسباب التي تدفع بالدول إلى تشكيل ترتيبات جماعية تسعى من خلالها إلى توفير مجموعة من عوامل التطور و النجاح وكذا التعاون ،ولا شك في أن العالم اليوم يشهد العديد من التطورات الجذرية و المتسارعة في الساحة الإقتصادية التي أدت إلى حدوث تغيرات هامة ، تتمثل في اتجاه معظم دول العالم لتبني سياسة الاقتصاد الحر، وبروز آفاق جديدة لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وتحرير التجارة،حيث أصبح العالم اليوم يتميز بالتجمعات الإقليمية الكبرى، و التكتلات الاقتصادية العملاقة التي استطاعت أن تجمع تشكيلات مختلفة فكريا وسياسيا.

وقد لاح في الأفق ما يعرف بظاهرة التكامل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،حيث يعد التكامل الاقتصادي منهجا علميا سليما لتعزيز الجهود القومية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و بالتالي فالتكامل الاقتصادي معناه تكاثف الجهود في مجال الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة،حيث اتجهت في الآونة الأخيرة مختلف الدول تقريبا بالانضواء تحت لواء هذه التكتلات مواجهة بذلك التحديات و التحولات الاقتصادية العالمية لزيادة قوتها و توسيع رقعة التعاون التجاري و الاقتصادي لتحقيق مصالح و فرص أفضل و استغلال إمكانيات بعضها البعض.

و سنحاول من خلال هذا الفصل استعراض الإطار العام التكامل الاقتصادي بوجه عام و التكامل الاقتصادي العربي بوجه خاص حيث يتناول المبحث الأول التكامل الاقتصادي من حيث مفهومه، أهدافه، ودرجاته.

كما يتناول المبحث الثاني ماهية التكامل الاقتصادي العربي مفهومه، محاولاته وجهوده، و المداخل التي اتبعتها الأقطار العربية لتحقيقه ،اما المبحث الثالث فيتضمن مقومات ومعوقات وسبل تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

## المبحـــث الأول:الإطار ألمفاهيمي للتكامل الاقتصادي

إن ظهور مصطلح التكامل الاقتصادي على المستوى الدولي اثأر العديد من التساؤلات ، و لفهم هذه الظاهرة التي أعطت دفعة قوية لتلاحم وانسجام العديد من الأقطار كان لابد علينا من الوقوف على الجوانب التي يتضمنها.

### المطلـب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

إن كلمة تكامل (intégration) كلمة ذات أصل لاتيني ابتدئ استعمالها عام 1920 م في قاموس أكسفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا.ورغم حداثة لفظة التكامل إلا انه قد ازداد الاهتمام بها في الأدب الاقتصادي على نطاق واسع بحيث أصبحت تمثل إحدى المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر [1]

إن التكامل الاقتصادي هو وسيلة وليس غاية في حد ذاته،و هدفه تحقيق تنمية اقتصادية بين دولتين او مجموعة من الدول ويعرفه **بيلابالاسا** على انه عملية وحالة في آن واحد، فهو عملية لأنه ينطوي على التدابير والإجراءات و الوسائل التي تستخدم في انجاز العملية التكاملية.وهو حالة لأنه يعمل على إلغاء صور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأطراف وينقلها من حالة تفرقة وتمايز إلى حالة التحام وانسجام.

يعرف التكامل على انه تنسيق بين دولتين او مجموعة من الدول يقوم على أسس الغرض منها إلغاء التباين و التمايز بين الوحدات الاقتصادية و تكتيل النشاط الاقتصادي لهذه الدول،التعاون يعني تقليل التباين بين اقتصاديات دولتين أو مجموعة من الدول ،في حين يتضمن التكامل إلغاء التباين أو التفاوت أو التمايز بين هذه الاقتصاديات إلغاءا تاما[2]

وتعرف الموسوعة السياسية التكامل الاقتصادي على انه ملائمة بين عناصر متوفرة عند احد الأجزاء كالقوى البشرية و القوى الواسعة بينما يتوفر عند الطرف الثاني رأس المال فتشكل بذلك العناصر الاقتصادية

[1] – دكتور نزيه عبد المقصود مبروك –التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية ، دار الفكر الجامعي ،الطبعة الاولى – ص 10

[2]– الدكتور رحماني موسى– التكامل العربي بين خيار التخصص او الاندماج _التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، ش– م ف– م، ص 2

المتكاملة من اجل العملية الصناعية و التنموية، فهو اتجاه المشاريع الاقتصادية نحو تكبير حجمها و الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

وبين هذا وذاك اقترح احد الباحثين مفهوما شموليا بحيث يرى في التكامل الاقتصادي عملا إراديا من قبل دولتين او أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز و القيود على المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها،كما يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية عامة،مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.[1]

**المطلب الثاني : درجات ومزايا التكامل الاقتصادي**

تختلف أشكال التكامل الاقتصادي تبعا لاختلاف الدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول المتكاملة و تتمثل هذه الأشكال في ما يلي:

**1 -درجات التكامل الاقتصادي**

هناك كما هو معروف، درجات من الاندماج أو التكتل الاقتصادي، حيث يتطور مستواه من الدرجة الأقل إلى الدرجة الأعلى من الاندماج التجاري والاقتصادي.

**أ – التفضيل الجمركي** : طبقا لهذه المرحلة ، تقوم كل دولة بإعطاء الدول الأخرى المشتركة ، المعاملة التفضيلية ، فيما يتعلق بالرسوم الجمركية المفروضة على حركة التجارة الخارجية بين الدول ، وفي نفس الوقت فإن كل دولة تقوم بتحديد الرسوم الجمركية على حركة التجارة الخارجية فيما بينها ، وبين الدول خارج التكتل بمحض إرادتها .[2]

**ب – منطقة التجارة الحرة:** ويتم فيها إلغاء التعريفة والقيود الكمية بين الدول المشاركة، إلا أن كلا منها تحتفظ بتعريفاتها اتجاه الدول الأعضاء.

تعمل المناطق الحرة في إطار مجموعة من القواعد تتمثل في :

[1]- خلاف علام مذكرة الماجستير توطين الفوائض المالية للدول العربية النفطية ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي تخصص اقتصاد دولي 2012/2013 جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 33 .

[2]- الدكتور يوسف مسعداوي دراسات في التجارة الدولية دار هومة للنشر ، الجزائر 2010 ،ص 145

_ تحديد المساحة الجغرافية للمنطقة الحرة .

_ عزلها عن باقي أقاليم الدولة من خلال إقامة الأسوار العازلة حولها .

_ الخضوع لسيادة الدولة، ولذلك تطبق عليها قوانين الدولة نفسها إلا إذا كان هناك قانون خاص ينظم العمل بها

_ تحديد الأنشطة المسموح بممارستها داخل المنطقة .

_ تعامل المشروعات التي تقام داخلها كما لو كانت مقامة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية.

_ تعامل البضائع التي تدخل إليها على أنها صادرات، كما تعامل البضائع التي تدخل الدولة من هذه المنطقة.

على أنها واردات ، ولذلك تخضع هذه السلع لكافة الإجراءات الجمركية والنقدية للتعامل مع البضائع الأجنبية .[1]

**ج – الإتحاد الجمركي** : وهي المرحلة الثالثة من مراحل التكامل الاقتصادي والتي تلي مرحلة منطقة التجارة الحرة ، وفي الاتحاد الجمركي تزال التعريفـة الجمركية والقيود غير الجمركية على التجارة بين الدول الأعضاء "منطقة تجارة حرة " وتوضع تعريفة جمركية موحدة ومتجانسة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي ويمكن تلخيص خطوات الاتحاد الجمركي في النقاط التالية:

- وحدة القانون الجمركي و التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء.
- حرية تبادل السلع بين الدول الأعضاء.
- وحدة الحدود الجمركية و الإقليم الجمركي تجاه باقي دول العالم.

- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتم الاتفاق عليها.[2]

ومن أشهر الأمثلة على تجارب الاتحاد الجمركي دول البيني لوك س Benelux الذي جمع بين كل من بلجيكا و هولندا ولوكسمبورغ و الذي عقد في سبتمبر 1955.[1]

[1] – باشي أحمد ، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصاد العربي، التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، ش– م ف– م، ص152

[2]– سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، 1994، ص292

**د – السوق المشتركة :** وهي أعلى درجة في سلم التكامل من سابقاتها ، حيث بالإضافة إلى حرية انتقال السلع بين الدول الأعضاء وإنشاء الجدار الجمركي ، يتم إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج كالعمل رأس المال والتكنولوجيا بين الدول الأعضاء في السوق . وبذلك يتم تشكيل سوق موحدة يتم من خلالها وبحرية تامة انتقال السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال.[2]

**هـ – الإتحاد الاقتصادي :** وهذا الشكل يعتبر أكثر تطورا من السوق المشتركة ، ويتم بالإضافة الى الإجراءات التي تتم في شكل السوق المشتركة ، اتخاذ إجراءات تهدف إلى تنسيق السياسات الإقتصادية ( التجارة والمالية والنقدية ) والاجتماعية بين الدول الأعضاء والتي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وإعانات البطالة ، كذلك إقامة سلطة قضائية عليا ذات اختصاصات محددة في كافة المجالات الإقتصادية ، وتكون أحكامها ملزمة وواجبة النفاذ لسرعة البث في المنازعات الإقتصادية .[3]

**و – الاندماج الاقتصادي ( مرحلة التكامل التام ) :** يمثل الاندماج المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل أي مشروع للتكامل الاقتصادي ، ويتم بلوغ هذه المرحلة مرورا بما سبق من المراحل والأشكال ،إذ وبالإضافة إلى ما تم تحقيقه من على مستواها ، يتم خلال أو لبلوغ هذا المستوى إضافة ما يلي :

- توحيد السياسات الإقتصادية كافة.
- إيجاد سلطة إقليمية عليا.
- عملة موحدة لتنفيذ هذه التدابير.

وفي هذه المرحلة تنفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية وخضوعها في كثير من الحالات للسلطة الإقليمية العليا .[4]

---

[1]– زينب حسن عوض الله،، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مطابع الأمان، ص 213

[2]– فليح حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق ا،الأردن 2001، ص 170

[3]– عيسى حمد محمد الفارسي ، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي واقعه مقوماته معوقات قيامه ، تكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، ش– م ف– م، ص390

[4] – بوكساني رشيد و دبيش أحمد ، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي ألمغاربي ، نفس المرجع. ص 217

## 2 – مزايا التكامل الاقتصادي:

يحقق عن التكامل الاقتصادي بدرجاته و إشكاله المختلفة سالفة الذكر مجموعة من المزايا، حيث يمكن إبرازها على النحو التالي:

ا–**تقسيم العمل بين الدول المتكاملة:** من أهم ما ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي هو تقسيم العمل بين الدول المتكاملة، وذلك على أساس من التخصص،حيث تقوم كل دولة من دول التكامل بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية،وهذا يؤدي إلى قصر الإنتاج على المنتجين الذين يتمتعون بالكفاية الإنتاجية العالمية، مما يزيد من إرباح هؤلاء المنتجين نظرا لإلغاء الحواجز الجمركية. وبذلك تتحقق مصلحة المنتج والمستهلك معا طالما أنهما ينتميان إلى إحدى الدول الداخلة في إطار التكامل.[1]

**ب–اتساع حجم السوق :** ونقصد به تحقيق المزايا المترتبة عن وفرات النطاق ويقصد بها الانخفاض في تكاليف الإنتاج الكبير،أي ان التكامل الاقتصادي يجعل من الممكن تخفيض نفقة إنتاج السلعة التي ينتجها كل بلد طرف،وذلك بسبب الاستفادة من إمكانيات الإنتاج الكبير و التي لم يكن من الممكن الاستفادة منها بسبب ضيق سوق كل طرف منفرد ، وذلك على اثر ما يتحقق من اتساع في السوق، ومن ثم في حجم المشروعات و الإنتاج، من خلال عملية التكامل.

- زيادة المنافسة والقضاء على الاحتكار :يزيد حجم السوق من المنافسة بين المنتجين مما يؤدي الى تخفيض الأسعار وتحسين مستوى الإنتاج، فإزالة الحواجز الجمركية في إطار التكامل يزيد من عدد المنافسين.
- زيادة النشاط الاستثماري و ارتفاع معدلات النمو :و ذلك بزيادة الاستثمارات في صناعات التصدير، وتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار المباشر في منطقة التكامل.[2]

**ج – القدرة على المساومة و التعامل مع التكتلات الأخرى:** من مزايا التكامل الاقتصادي انه يمنح الدول المتكاملة من القوة ما يجعلها قادرة على المساومة حتى تستطيع تحقيق مصالحها، فالتكامل يؤدي حتما الى تحكم الدول الأعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة الدولية اكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدة،

[1]–د نزيه عبد المقصود– التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية – دار الفكر الجامعي 2006 ص31

[2]–بوكساني رشيد، دبيش احمد ، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي ألمغاربي، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية 2005 ، ص 217

و القدرة على المساومة تؤدي حتما الى تحسين كفاءة تبادل التجارة مع الدول الخارجية و بالتالي تستطيع الدول المتكاملة وضع حد للتقلبات الأسعار الخاصة بصادراتها والتي تحدث نتيجة التقلبات الدورية في مستوى التشغيل و الإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة.

**د- ارتفاع النمو الاقتصادي :** يؤدي التكامل الاقتصادي بصفة عامة إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة ويرجع ذلك إلى أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى وجود نوع من التفاؤل بالنسبة للمستقبل و من ثم زيادة إقبال المنظمين على الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على المنتجات كما إن التكامل الاقتصادي قد يساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية في التكامل، فاتساع السوق سيؤدي إلى زيادة الحافز على الاستثمار،يضاف إلى ذلك رغبة المستثمرين الأجانب في الاستثمار في الطاقات الإنتاجية في الدول الداخلة في التكامل الأمر الذي يؤدي إلى وجود المشروعات الاستثمارية الكبرى التي لا تستطيع الدول فرادى أن تنشئها، و لا شك ان زيادة معدل الاستثمار و إقامة المشروعات الاستثمارية الكبرى من شانه أن يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي داخل الدول المتكاملة.[1]

**هـ - حرية انتقال رأس المال و العمالة:** يسمح انتقال عناصر الإنتاج وتنسيق السياسات الإنتاجية داخل منطقة التكامل بالتخصص و التعمق في تقسيم العمل بناءا على المزايا النسبية التي تتمتع بها الأنشطة و الأقطار المتكاملة،إضافة إلى أن التكامل يعمل على تحسين الهياكل الاقتصادية و تطوير الإنتاج، وزيادة تحسين المنتجات وكل ذلك يزيد من نسب التوظيف و مستوى العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج.[2]

**المطلب الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي**

يحقق التكامل الاقتصادي فوائد بالغة الأهمية لاقتصاديات الدول المتكاملة .

**أ - الأهداف الاقتصادية:** يحقق التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة ما يلي :

- توسيع الأسواق أمام كثير من الصناعات القائمة، التي قد تشكو من عدم استغلالها بكامل طاقتها الإنتاجية، بسبب ضيق السوق وما يترتب عنه من ارتفاع نفقات الإنتاج.

[1] - د نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سابق ، ص34 ،35

[2] -بوكساني رشيد و دبيش احمد – مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي ألمغاربي- مرجع سابق ، ص 218

– زيادة في قوتها الاقتصادية بالنسبة للعالم الخارجي ، بسبب كبر حجم صادراتها ومواردها، الأمر الذي يهيئ لها الحصول على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية الخارجية

– تخفيض العبء في ميزان المدفوعات للدول المتكاملة إذ تعوض بزيادة التبادل التجاري بين الدول المتكاملة.

**ب – الأهداف السياسية :** إضافة إلى الأهداف الاقتصادية أعلاه ، التي يحققها التكامل فإنه يحقق أهداف سياسية أهمها منح الدول قوة سياسية بسبب تقارب أو تماثل وجهات نظرها الأمر الذي يمكنها من السيطرة على ثرواتها القومية، ومواردها الطبيعية، والحصول على أحسن النتائج لاستغلالها ، ومنع السيطرة الأجنبية فإن أية قوة سياسية تثبت وجودها باقتصاد متين ، ومتطور لتحقيق اكتفاء ذاتي .

يتضح من كل ما تقدم ، أن التكامل الاقتصادي له فوائد اقتصادية وسياسية مهمة وعديدة، ويرفع من شأن الدول المتعاملة اقتصاديا وسياسيا .

**ج – الأهداف الأمنية :** الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا قد يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا ، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى ، فالطريق الغير مباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية ، وكذلك اتجاه الإتحاد الأوربي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقيات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب ، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له .[1]

## المبحث الثاني : التكامل الاقتصادي العربي

إن إقامة أي تكامل اقتصادي يتطلب توفر مقومات ، هذه المقومات تعتبر كدعائم لقيامه، وإذا نظرنا إلى المقومات التي تمتلكها الدول العربية نجدها عديدة ومتنوعة ، تكفي لإقامة تكامل اقتصادي عربي حقيقي وفعال ، وتعد الدول العربية من بين أوائل التجمعات الإقليمية الدولية التي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها ، وجرت هذه المعادلات في إطار مراحل تاريخية مختلفة فرضتها الحياة الإقتصادية العربية .

في ظل التكتلات الإقتصادية العالمية بات من الضروري على الدول العربية أن تتحد فيما بينها حتى تستطيع مواجهة هذه التكتلات .

[1]– الدكتور يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية– دار هومة ،الجزائر2010 ، ص 143 ، 144

**المطلب الأول : ماهية التكامل الاقتصادي العربي**

يعني مفهوم التكامل الاقتصادي العربي إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية مع بعضها البعض مقابل إعادة فصلها عن الاقتصاد الرأسمالي (économie capitaliste)، بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة فيما بينها ، تشكل القاعدة المادية الضرورية عن طريق إقامة الدولة العربية الواحدة ، باعتبار أن الصيغة تمثل الطريق الأفضل نحو الاستغلال الأحسن للموارد الاقتصادية العربية باتجاه تعجيل الطريق الأفضل نحو الاستغلال الأحسن للموارد الاقتصادية العربية باتجاه تعجيل التنمية (développement) الاقتصادية لصالح الجماهير العربية .[1]

نشأ التكامل الاقتصادي العربي المشترك بشكله الرسمي الحديث في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، تعبيرا عن إرادة سياسية قومية و انسجاما مع جملة من الظروف الموضوعية المؤثرة ، ونعرف التكامل الاقتصادي العربي المشترك هو تلك العملية التاريخية الطويلة المدى التي تهدف إلى خلق قاعدة اقتصادية منسجمة ومتطورة في البلدان العربية التي تجتهد في تطوير القوى الإنتاجية الوطنية لنيل التحرر الاقتصادي من السيطرة الأجنبي[2]

**المطلب الثاني: محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي**

لقد كانت الدول العربية حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى تضم مجتمعا اقتصاديا واحدا ينتقل المواطنون العرب بحرية بين ارجائه وبتم التداول السلعي و الخدمي وانتقال رؤوس الأموال بحرية كاملة، وآنذاك كانت الدول العربية تتبع الأساليب نفسها في الإنتاج ويخضعون للنظم الاقتصادية نفسها في ما يخص العملة المتداولة أو التجارة الداخلية أو الخارجية.

أدرك العرب أهمية الوحدة الاقتصادية مبكرا،وسعوا إلى ذلك منذ صدور بروتوكول الإسكندرية في 1944/10/07 الذي أعلن ميلاد جامعة الدول العربية، وكان من ابرز الأهداف آنذاك يتمثل في التعاون في الشؤون الاقتصادية ثم جاء الموضوع في اهتمام وتأكيد جديدين عندما أبرمت معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي في 1990/06/17 ( المادة 07) والتي أشارت الى أنها تربط ما بين تحقيق أهداف الدفاع المشترك عن الدول العربية وبين التعاون بينها لتحقيق اقتصادها.

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي – التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل ، ديوان المطبوعات الجامعية 2009ص 31

[2]– جنوحات فضيلة – تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية – التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوربية ش. م ف . م 2005 ص 703

وفيما يلي استعراض موجز لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي:

**أ –اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية عام 1953:**

تعد هذه الاتفاقية المحاولة الأولى في مجال التعاون العربي المشترك بشأن تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها ، وقد وافق مجلس الجامعة عليها في 1953/9/7 ودخلت حيز التنفيذ في 1953/12/12 وقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية على قيام تعاون اقتصادي بين الدول العربية عن طريق تسهيل التبادل التجاري .[1]

إذ عملت على تشكيل عدد من اللجان الدائمة منها اللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية والمالية ، التي كانت من بين الأمور التي اهتمت بها تلك المتعلقة بالتجارة بين الدول العربية ومن أبرزها :

- تيسير المبادلات الخاصة بالمنتجات المحلية ( المنتجة داخل القطر العربي )
- تبادل التمثيل التجاري والبعثات التجارية
- تبادل البيانات والإحصاءات التجارية والاقتصادية وتسهيل إجراءاتها
- تنسيق الإجراءات الجمركية بين الدول الأعضاء
- إيفاد البعثات العلمية والعملية لدراسة الشؤون التجارية ، الصناعية والاقتصادية في البلدان العربية
- إنشاء مؤسسات صناعية، تجارية ومالية عربية مشتركة
- إنشاء غرفة تجارية ، صناعية مشتركة
- تنسيق المشروعات التجارية والصناعية والمالية وتوحيد المقاييس والمكاييل[2]

محصلة هذه الاتفاقية انها تقلصت كثيرا على الرغم من التعديلات حتى بقيت ثلاث دول فقط عند التعديل الرابع هي العراق والكويت ومصر ، وقد توقف العمل بهذه الاتفاقية عمليا بعد تطبيق قرار إنشاء السوق العربية المشتركة .

**ب – اتفاقية تسديد المدفوعات والمعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال**

حصلت الموافقة على هذه الاتفاقية عام 1953 وتم التوقيع عليها من قبل لبنان والأردن ومصر في عام 1953 والسعودية والعراق في عام 1954، ومن أبرز أهداف هذه الاتفاقية:

[1]– الدكتور عبد الكريم جابر شنجار العيساوي – التكامل الاقتصادي العربي– دار صفاء للنشر عمان–الطبعة الأولى ص38

[2]– كماسي محمد الأمين و شعبوني محمود فوزي – المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع وطموح المستقبل ، مرجع سابق، ص 430

- تسهيل عمليات المدفوعات الخاصة بأسعار السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.
- تقديم التسهيلات الممكنة لدول الأعضاء التي تعاني من عجز أو اختلال مؤقت في ميزان المدفوعات.
- تشجيع تبادل وانتقال رؤوس الأموال من خلال ضمان حكومات الدول الأعضاء عن طريق تقديم التسهيلات و الإعفاءات من الضرائب وعدم وضع العراقيل أمام إعادتها إلى مواطنها الأصلية .

**ج – اتفاقية الوحدة الاقتصادية لعام 1957 :**

تمت المصادقة على مشروع هذه الاتفاقية من قبل المجلس الاقتصادي العربي عام 1957، إلا أنها لم تقر من قبل الحكومات العربية ولم توضع قيد التنفيذ قبل عام 1964، وقد أشترك فيها كل من العراق وسوريا والأردن ومصر والكويت بعد انقضاء ثلاثة أشهر على إيداع وثائق التصديق ، قم انضمت إلى الاتفاقية بعد ذلك ست دول عربية هي(اليمن ، السودان ، الإمارات العربية المتحدة ، الصومال وليبيا ) .

وقد نصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية على أن تقوم بين الدول الأعضاء وحدة اقتصادية كاملة بعد تحقيق أهدافها المتعددة المرتكزة إلى الفكر التقليدي في التكامل الاقتصادي من خلال التأكيد على عملية تحرير التبادل التجاري وانتقال عناصر الإنتاج وفقا لقوانين السوق .[1]

**د– السوق العربية المشتركة:**

ظهرت السوق العربية المشتركة إلى حيز الوجود بموجب القرار رقم 17 الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في 1964/08/23 بين أربع دول من 14 دولة عضو في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية هي : مصر ، سوريا ، العراق والأردن .[2]

أهداف السوق العربية المشتركة: تتمثل في خمسة أهداف رئيسية هي :

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والعبور واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

[1]– عبد الكريم جابر شنجار العيساوي ،التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص39

[2]- محسن عمر ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 199_، ص 161.

إضافة الى إرساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة و المستمرة.[1]

وسائل تحقيق أهداف السوق العربية المشتركة:

- تثبيت القيود ومختلف الرسوم والضرائب المطبقة في 1964/08/13 على الاستيراد والتصدير حيث تمتنع الدول الأعضاء عن فرض رسم أو ضريبة أو قيد جديد أو تزيد في مستوى الرسوم والضرائب والقيود المفروضة على تبادل السلع.
- إعفاء مجموعة من المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية والضرائب ، وتخفيض ما تبقى من الرسوم بمعدل 20% سنويا ابتدأ من أول عام 1965 .
- تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية بمعدل 10% ابتدأ من عام 1965 .
- عدم السماح بمنح أي دعم على صادرات الدولة إذا كان هناك إنتاج مماثل في البلد المستورد للسلعة التي تمنحها وهذا من أجل توفير جو تنافسي متكافئ أمام منتجات الدول الأعضاء.[2]

**هـ- اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981:**

تم إقرار هذه الاتفاقية بتاريخ 1981/02/27 من طرف المجلس الاقتصادي الاجتماعي، حيث تعد كمدخل اول اتفاقية لتحرير التجارة بين الدول العربية وهي بمثابة خطوة البداية عن طريق التظافر حيث كان الهدف منها هو تحقيق تعاون وثيق في المجالات الاقتصادية ،[3]و اعتمدت هذه الاتفاقية على جملة من المبادئ نورد أهمها في ما يلي:

- إقرار مجموعة من الإعفاءات والأفضلية التي تتمتع بها السلع والمنتجات العربية .
- مواجهة حالات الإغراق وسياسات الدعم التي تمارسها الدول غير العربية المصدرة للأسواق العربية .
- الربط بين الجوانب الإنتاجية والتبادلية والخدمية .
- توفير عدد من الحوافز المالية وغيرها لتيسير أحكام الاتفاقية في مجالات الإنتاج والتبادل والخدمات.

[1]- عادل خليفة ، السوق العربية المشتركة بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الأولى، مركز الدراسات و البحوث و التوثيق ، بيروت ، لبنان ، 2001 ص 30

[2]-الدكتور داودي الطيب، التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى ، مرجع سابق، ص 192

[3]- اشرف احمد العدلي ، التجارة الدولية ، السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة ، الطبعة الأولى ،مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر،2006 ،ص 262

- إنشاء سوق سلعية عربية مشتركة لعدد من السلع يجري انتقائها سنويا وفقا لأولويات وضوابط تشمل حجم الإنتاج والتبادل ، والطبيعة الإستراتيجية للسلع ومنتجات المشاريع المشتركة ، نسبة المكون العربي فيها ، الأهمية التصديرية ، مدى خدمة التكامل العربي كي تتمتع بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية و القيود الإدارية والإجراءات الداخلية ، وبالحماية الجمركية الخارجية ضد السلع الأجنبية المماثلة والمنافسة وذلك عن طريق الجدار الجمركي المشترك والموحد مع تمتع هذه السلع بحرية التسويق في السوق العربية .

أعتمد تطبيق الاتفاقية على آلية التفاوض حول القيود المفروضة على التجارة العربية سواء كانت فيود تعريفية او غير تعريفية وإلغاء الضرائب ذات الأثر المقيد للتجارة في السلع المصنعة والغير مصنعة وإعفاء السلع الزراعية كلية من الرسوم الجمركية وفقا لما يبق الاتفاق عليه في إطار اتفاقية الترانزيت عام 1953 [1] ، إلا أن هذه الآلية لم تؤد إلى نتائج سريعة في تطبيق الاتفاقية ، نظرا لعدة أسباب منها تحيز الدول إلى حصر الإعفاءات في سلع لا تنافس السلع المصنعة محليا ، وبما أن الهياكل الإنتاجية لأغلب الدول العربية متشابهة فإن عدد السلع المؤهلة للإعفاء قليلة ، بالإضافة إلى التحفظ بشأن الاتفاقية بسبب عدم احتوائها على آلية لتعويض وتعزيز تكافؤ المكاسب والفرص من تحرير التجارة البينية وأدى غياب مثل هذه الآلية إلى تثبيط بعض الدول عن الإسراع في تحرير تجارتها البينية .

كرس مؤتمر القمة العربي الحادي عشر بعمان سنة 1989 في دورته للشؤون الإقتصادية للمصادقة على كل من ميثاق العمل الإقتصاديةِ العربي ، التنمية العربية المشتركة ، الاتفاقية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في الدول العربية .

ومع ذلك ورغم هذه الجهود التي بذلت خلال أكثر من نصف قرن ، ظلت النتائج هزيلة ، ولم تتحقق الأهداف التكاملية للاقتصاد العربي . [2]

**المطلب الثالث: المداخل التي أتبعتها الأقطار العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي**

بصفة عامة يمكن تقسيم المداخل التي أتبعتها البلدان العربية لتحقيق تجمعها الاقتصادي إلى :

[1]- أسامة المجذوب ، العولمة و الإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الطبعة الثانية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2001 ، ص 118

[2]–كماسي محمد الآمين شعبوني فوزي –المنطقة الحرة بين تحديات الواقع وطموح المستقبل، مرجع سابق، ص 432

**أولا : مدخل تحرير التجارة أو المدخل التبادلي للتكامل**

حسب هذا المدخل إن تنمية التجارة وتقوية المبادلات بين الأقطار العربية ، تؤديان إلى تحقيق الهدف المقصود من التجمع الاقتصادي العربي وهو هدف التكامل الاقتصادي بين هذه الأقطار ، ولكي تنمو التجارة على النحو المنشود بين هذه الأقطار يجب أن تزال القيود المفروضة عليها والتي يعرقل حرية انسيابها ، أيا كان شكل هذه القيود وصورها ، سواء كانت قيود جمركية أو قيود كمية ، أو قيود الرقابة على الصرف الأجنبي وعلى تسديد المدفوعات ، وبالتالي فإن تحرير التجارة البينية العربية يعد عنصرا ضروريا ولكن غير كاف لوحده للتكامل الاقتصادي العربي[1] .

كان هذا بالنسبة للجانب النظري أما بالنسبة للواقع فيبين أن التجارة العربية البينية لا يشكل الا جزءا يسيرا جدا من إجمالي تجارتها الخارجية ، كذلك لم تتطور في الاتجاه بل على العكس عرفت تراجعا في العشرينية الأخيرة وهذا التراجع وضعف التجارة البينية العربية يمكن أن يعزى إلى :

- الطبيعة النفطية للصادرات العربية .
- جمود جهازها الإنتاجي وجعل وارداتها متشابهة ، ومصدرها العالم الخارجي .
- كثرة السلع الصناعية والزراعية غير المعنية بتحرير التجارة البينية العربية .
- وجود اتفاقيات للتبادل التجاري الحر التي أبرمتها بعض الدول العربية مع دول أو تكتلات إقليمية أخرى .

ويعتبر مدخل تحرير التجارة من أول المداخل التي أتبعتها الأقطار العربية لتحقيق التجمع الاقتصادي فيما بينها ، كذلك يعد من المداخل التي تحظى بالاهتمام الكبير من جهة التكامل الاقتصادي العربي .[2]

**ثانيا: مدخل تسهيل انتقال رؤوس الأموال:**

إن تدفقات رأس المال العربي بين الأقطار العربية هو واحد من مداخل التكامل الاقتصادي، وقد اتجهت الجهود الجماعية للتكامل الاقتصادي العربي منذ الخمسينات إلى الأخذ بهذا المدخل كوسيلة لتحقيق أهداف التجمع ، و قد تجسد في عقد اتفاقيات بعض الأقطار العربية بعض المنظمات العربية الحكومية التي تسهم

[1]– نذير غانية ، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2006 ، ص 32.

[2]– عبد الحميد زعباط –التجارة العربية البينية و الاستثمارات العربية البينية أداتان للتكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق ، ص 4.

بطريقة مباشرة في انتقال رؤوس الأموال إلى بعض الأقطار العربية،سواء لأغراض التنمية، مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، ام بهدف المساعدة في تمويل العجز في موازين مدفوعا مع باقي دول العالم الناجم عن تبادل السلع و الخدمات و مبالغ التحويلات و انتقال رؤوس الأموال ، مثل صندوق النقد العربي، و كذلك أنشأت الأقطار العربية منظمة حكومية لتامين المستثمر العربي ضد المخاطر غير التجارية.[1]

على اعتبار أن عنصر رأس المال يعد احد المحاور اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فقد تبلور هذا الاهتمام في تعدد الاتفاقيات الخاصة بتنظيم انتقال رؤوس الأموال فنجد:

-اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية و انتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية سنة 1953.

-اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية 1957.

-الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية سنة 1980 .

-اتفاقية الصندوق العربية للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي.

عند الاطلاع على هذه الاتفاقيات نجد انها بدأت بسيطة،حيث تقتصر على مجرد مبدأ تقرير عدم عرقلة الحكومات العربية لانتقال رؤوس الأموال بين البلاد العربية،ثم تطورت فأصبحت تتجه أكثر فأكثر نحو الاتفاق على جوانب وتفصيلات عديدة تسهم في إيجاد الجو الملائم لتشجيع هذا الانتقال وخلقه.[2]

**ثالثا: مدخل انتقال العمالة العربية بين الأقطار العربية:**

إن ظاهرة انتقال الأفراد بين أجزاء الوطن العربي ليست جديدة ،حيث ان اهتمامنا بمسالة انتقال العمالة العربية بين الأقطار العربية ينصب أساسا أثره على التكامل الاقتصادي العربي.

إن انتقال القوة العاملة بين الأقطار العربية تم في غياب سياسة او تنظيم متفق عليه بينها، و مع ذلك يمكن ان نشير إلى إن الإطار التنظيمي و المؤسسي لانتقال القوى العاملة العربية يرتكز على قوانين الهجرة و الإقامة والعمل في الأقطار العربية و على الاتفاقيات العربية الجماعية في مجال انتقال القوى العاملة،و تشمل الاتفاقيات الجماعية التالي:

– الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة لسنة 1967 التي وافق عليها مجلس الجامعة العربية في مارس 1968.

[1]– د علي توفيق الصادق – التكامل الاقتصادي العربي– الطبعة الثانية ، 2012، ص238

[2]– محمد قويدري، محمد فرحي –أهمية الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص 7.

– الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة لسنة 1975 التي وافق عليها مؤتمر العمل العربي في مارس 1975.

– اتفاقية تنقل الأيدي العاملة في الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الصادرة في 1969/01/28.[1]

**رابعا مدخل المشروعات العربية المشتركة:**

إن المشروعات العربية المشتركة هي واحدة من مداخل التكامل الاقتصادي ، وترجع فكرة تكوين مشروعات عربية مشتركة كمدخل للتعاون الاقتصادي الى عقد الأربعينيات من القرن العشرين في عام 1946 حيث وافق مجلس الجامعة العربية على إنشاء شركة عربية مساهمة لشراء الأراضي الزراعية في فلسطين و استغلالها.

في عام 1956 وافق مجلس الجامعة العربية على إنشاء شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة ، و لقد تم التوقيع على تأسيس هذه الشركة في يونيو 1956 من قبل المؤسسين وهم الأردن، سوريا،العراق،السعودية،ولبنان ومصر و البنك العربي .

كما يمكن القول بان الفترة الثانية من مسيرة التكامل الاقتصادي العربي قد بدأت بمؤتمر القمة العربي الحادي عشر،و الذي عقد بعمان في 1980 و الذي استهدف دفع العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو الإمام و التغلب على أوجه القصور.

و قد صدر عن قمة عمان أربع وثائق اقتصادية:

1 -وثيقة اقتصادية للعمل الاقتصادي العربي المشترك.
2 -ميثاق العمل الاقتصادي القومي .
3 -عقد التنمية العربية المشتركة.
4 -الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

[1]– علي توفيق الصادق مرجع سبق ذكره ، ص 249

ومن أهم المبادئ التي تضمنها هذا الميثاق،تحديد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية و إبعاده عن الهزات و الخلافات السياسية الطارئة.[1]

## المبحث الثالث: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تفعيله

تعددت المشكلات المانعة للتكتل الاقتصادي العربي و أخذت اتجاهات عديدة و بالغم من الصعوبات و المشاكل التي تحول دون إقامة تكتل اقتصادي في العالم العربي يحتوي على مقومات التكتل الاقتصاد ي التي لو تم وضعها في الاعتبار لحدث التكتل الاقتصادي العربي كتكتل قوي بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية المنتشرة.

### المطلب الأول: مقومات التكامل الاقتصادي العربي

أن العالم العربي يحتوي على مقومات التكامل الاقتصادي ، التي لو تم وضعها في الاعتبار لحدث التكتل الاقتصادي العربي كتكتل قوي بين التكتلات الإقتصادية الإقليمية المنتشرة في الكرة الأرضية ، ومن بين هذه المقومات نذكر :

**1 – المقومات غير الإقتصادية للتكتل الاقتصادي العربي :**

والتي يمكن أن نجملها في وحدة اللغة ، وحدة العادات والتقاليد ، وحدة الجنس والأصل والمنبت ، وحدة التاريخ والقيم الروحية ، الوحدة الجغرافية ، اختلاف درجات الرقي وما يتبعه من درجات العلم والعادات والأحكام المعمول بها وغير ذلك من المقومات غير الإقتصادية الداعية إلى التكتل الاقتصادي العربي .

**2 – المقومات الإقتصادية للتكتل الاقتصادي العربي :**

يتوفر العالم العربي على موارد طبيعية ضخمة رغم توزيعها بصورة غير متوازنة تتمثل في أراضي زراعية شاسعة لم يستغل منها حتى الآن أكثر من 20% وهي كافية لو أحسن استغلالها لأنها تمد العالم العربي بكل احتياجاته من المواد الزراعية اللازمة سواء للتغذية أو الصناعة إلى جانب المخزون الهائل من البترول ، سواء

[1] – نزيه عبد المقصود ،التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية، مرجع سابق ، ص ص 48 54

ما يستخرج منه حاليا أو ما يمكن اكتشافه منه مستقبلا ، إلى جانب الثروة الحيوانية والثروة السمكية والثروة المعدنية وغيرها من المصادر الإقتصادية العربية .[1]

- الموارد المائية و مصادر الطاقة: يبلغ متوسط الأمطار في الدول العربية في كافة المناطق حوالي 161 ملم سنويا أي حوالي 22 %. من المتوسط العالمي، كذلك تقدر الموارد المائية السطحية والجوفية بحوالي 338 مليار م3 ،حيث انه لا يتجاوز المستغل منها 51% هذا بالاظافة إلى انه يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي من المياه العذبة بحوالي 7734 م$^3$ كما يملك الوطن العربي مصادر عديدة للطاقة منها البترول والغز الطبيعي و الفحم و الكهرباء، حيث يمتلك حوالي 62 % من الاحتياط العالمي من النفط المكتشف، و إضافة الى ذلك يمتلك احتياطي لا باس به من الغاز الطبيعي يصل الى 21,6 % من الاحتياطي العالمي.[2]
- إن موقع العالم العربي له أهميته الخاصة ، حيث تطل معظم دوله على بحار ومحيطات العالم وتتميز تضاريس العالم العربي جغرافيا بوجود مجاري ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة
- توفر الموارد البشرية اللازمة في العالم العربي وذلك يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح ، وهو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة لأي مشروع ، مع توافر حد أدنى من المهارات الفنية ، وأعداد كبيرة نسبيا من الفنيين والخبراء ، هذا وتوجد أعداد كبيرة من خريجي المدارس الفنية والمعاهد لمتخصصة والجامعات لا يشتغلون بكامل طاقتهم ، أو يضطرون لقبول أعمال لا تتناسب مع إمكانياتهم مما يعد تبديدا مضاعفا لطاقات وثروات يمكن أن تساهم في نهضة العالم العربي .
- توافر الموارد الزراعية والصناعية بالعالم العربي فانه يكفي القول ودون الدخول في تفاصيل كثيرة أن الموارد الزراعية المتاحة في الدول العربية تكفي لتحقيق ليس فقط الأمن الغذائي لهذه الدول بل وتكفي كذلك لتصدير كميات هائلة من الغذاء للدول النامية ، ولعل الموارد الزراعية المتاحة في السودان واليمن والعراق خير دليل على ذلك ونفس الشيء بالنسبة لعناصر التنمية الصناعية حيث توافر المواد الخام والخبرات الفنية المطلوبة ، ذلك بالإضافة إلى أتساع السوق العربي لاستيعاب كافة المنتجات الوطنية ودعمها اتجاها نحو تطويرها وتجويدها وإحلالها محل الواردات الأجنبية .

[1]- بن عيشى بشير – معوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته –التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية – مرجع سابق ص 178

[2]– بلقاسم طراد ،مذكرة ماجستير–التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي – في الاقتصاد الدولي،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013/2012 ص 36

- اتساع السوق العربية ، واتساع هيكل توزيع التجارة ، حيث يضم هذا السوق أكثر من 250 مليون مستهلك ، وهو ما يسمح بقيام المشروعات الضخمة ذات الإنتاج الاقتصادي .[1]
- تتوافر بالعالم العربي رؤوس أموال هائلة :و يرجع ذلك الى ضخامة عائدات البترول ، هذه الموال لم تسهم حتى ألان في تنمية المنطقة العربية نظرا لان معظمها يتجه نحو الاستثمار في الدول المتقدمة ، و هذه الأموال خاصة ببعض الدول البترولية و التي لا تقدر على استيعابها داخل أوطانها ، في الوقت الذي توجد فيه عدة دول عربية أخرى لديها القدرة على استيعاب و استغلال الفوائض في مشروعات استثمارية و إنتاجية مختلفة. ولا شك أن هذه الأموال إذا تم استثمارها داخل الوطن العربي، و استدعاء المستثمر منها في الخارج وتوجيهها نحو عملية التنمية العربية ، فان ذلك من شانه ان يسهل عملية التكامل الاقتصادي[2]
- ولا يمكن الحديث عن الفوائض النفطية للدول العربية دون التأكيد على أن استثمار هذه الفوائض في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية يتعرض لمخاطر عديدة مثل المصادرة أو التأميم وغير ذلك من المخاطر التي يمكن إيجازها فيما يلي :

-وضع الفوائض النفطية في الشركات الصناعية الغربية وإيداعها لفترات زمنية طويلة يزيد إتاحة الفرصة لهذه الدول لامتصاص تلك الفوائض وفي نفس الوقت فإن هذه الفوائض تصبح سلاحا يمكن شهره في وجه الدول الإسلامية عندما يقتضي الأمر.

-وهناك الخطر الناجم من ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية ، إذ مازال العالم العربي عاجز حتى الآن عن التصنيع الواسع لمواجهة احتياجاته الأمر الذي يزيد من فرص امتصاص المزيد من الفائض عن طريق رفع أسعار المستوردات الصناعية وتغيير المعادلة المالية لصالح الدول الصناعية .

-والخطر الآخر يأتي من تعرض الفوائض لتدهور مستمر في قيمتها الحقيقية بسبب التضخم الذي يعاني منه العالم الصناعي كثيرا إذ تستند تلك الفوائض على عملات أصابها التدهور وأصبحت تقل قيمتها من وقت لأخر ومن ثم فان ذلك يوثر على قيمة وحجم الموارد المالية للعالم العربي .[3]

---

[1]- بن عيشى بشير – معوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته –التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية – مرجع سابق ص 178

[2]- نزيه عبد المقصود مبروك – التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة ، مرجع سابق، ص 103

[3] – بن عيشى بشير – معوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته – مرجع سابق ص 179

**المطلب الثاني : معوقات التكامل الاقتصادي العربي**

إن العوامل السابقة المحفزة والمشجعة على قيام التكامل و استمراره يجب أن لا تحجب عنا الواقع المرير الذي نعيشه، و الذي يدل على ان معوقات كثيرة مازالت تقف حاجزا أمام آي خطوة جريئة لتحقيق التكامل .وكما يقول الباحث الليبي في العلوم السياسية، توفيق صاح الحفار، انه لابد لاي تكامل أو اندماج اقتصادي إقليمي في العالم ان تمر ببعض المحن والمعوقات قد تتسبب في إخفاقها[1] ومن أهم هذه المعوقات نذكر:

أ - **الأسباب السياسية:**

1. **اختلاف الأنظمة السياسية في البلدان العربية :** يعد من أهم معوقات إي نشاط جماعي لتحقيق الوحدة او التكامل، لان معظم هذه الأنظمة تضع المصلحة القطرية الآنية الظرفية في المقدمة بالمقارنة مع المصلحة القومية الحضارية البعيدة المدى و في هذا المجال يقول الدكتور عبد المحسن( لقد لعب هذا العامل السياسي دورا بارزا في تعميق أزمة التكامل.... و قد أسهم في عدم الجدية في التطبيق غلبة النظرة الآنية على النظرة طويلة المدى وطغيان المصالح العاجلة على المنافع الآجلة....) و الحقيقة ان هذا العامل لم يعد مؤثرا بصورة كبيرة في وقتنا الحاضر خاصة بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وظهور موجة لتبني الاتجاه الليبرالي في الاقتصاد ، وفرض أشكال من الإصلاح السياسي، فرغم ان الاختلاف بين الأنظمة السياسية وتباين المصالح لم يمنع الدول المتقدمة من إنشاء تكتلات كبرى كالاتحاد الأوروبي الذي أضحى يشتمل على 25 دولة.[2]
2. هذه العوامل السياسية ضمنت الأسباب الهيكلية الاقتصادية واحد هذه الأسباب هو عدم التوازن الاقتصادي و الاجتماعي و الذي ورثته الدول العربية منذ عهد الاستعمار أدى إلى عدم تعاون بين هذه الدول بما في ذلك التعاون علو الصعيد الإقليمي. فالاستقلال السياسي لم يكن معناه الاستقلال الاقتصادي.[3]
3. لعل أهم العوامل التي أفشلت التكامل الاقتصادي العربي من قبل هو سوء استخدام النفوذ السياسية للدول العربية في علاقاتها ببعضها البعض،حيث كانت بعض الدول العربية تميل إلى استخدام نفوذها السياسي على الدول التي تحتاج إلى مساعدة مالية مثلا او مساندة سياسية، بهدف تحقيق أهداف محدودة تعود عليها بالنفع الاقتصادي و السياسي.

---

- توفيق صالح الحفار ، التكامل الاقتصادي العربي دراسة تحليلية لواقع التجربة ومكان الضعف، مكتبة النهضة الليبية بنغازي ليبيا ، الطبعة الأولى 2013 عبر الوقع الالكتروني

[1] - www .aljazeera.net/ knowlendgegate/books/2013/2/20

[2] - صالح صالحي -الاتحاد ألمغاربي، الإمكانيات المتاحة و الإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة- مرجع سابق ، ص 312

[3] - عدي قصور -مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي - ديوان المطبوعات الجامعية 1983 ، ص 287

4. كما أن غياب المشاركة الشعبية الحقيقية من اهم العوائق، التي تعوق التكتل الاقتصادي العربي ، بالاظافة إلى الضغوط من جانب الدول الكبرى و اتساع نفوذ عابرات القوميات خاصة مع ازديات أهمية النفط العربي.

**ب. الأسباب الاقتصادية:**

1. التكامل يعني اقتسام الثروة او فقدانها...الخ. فحسب هذا التصور للتكامل يؤدي إلى إعادة توزيع الثروات الوطنية، الا انه لا يعني ذلك و إنما تسهيل التعاون بين الدول بمستويات وضوابط تضمن دعم الثروات لكل منها و استقرار اقتصادياتها على المدى البعيد فالهدف تحقيق مصلحة كافة الأطراف.

2. يتضمن التكامل إزالة الحواجز التجارية والرسوم الجمركية فجذا قد يفقد الدولة بعض الإيرادات الجمركية كمصدر هام من مصادر الدخل إلى أن هذا يزيد من فرص التصدير و الاستفادة من السوق الاستهلاكي العربي الكبير.

3. تعد المشروعات العربية المشتركة احد المداخل الهامة و الضرورية لدفع عملية التكامل الاقتصادي العربي المشترك حيث تحظى بالتأييد السياسي، كما تلعب دورا في تنمية التكامل الاقتصادي من خلال تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل للمنافع كما يمكنها ان تتكامل مع السياسات الاقتصادية من خلال تركيزها عن الأنشطة الاقتصادية كبيرة الحجم و التي قد لا تستطيع السياسات الوطنية تغطيتها، فضلا عن دورها في جذب الاستثمارات العربية البينية.

رغم أهمية هذه المشروعات إلا أن دورها ظل محدودا في تحقيق الأهداف في التكامل نتيجة تركيز على الأنشطة التمويلية والأخرى غير الصناعية وإهمالها للمشروعات الصناعية والتحويلية عامة وصناعة النقل البحري خاصة ، كما يتميز نمط التوزيع الجغرافي للمشروعات المشتركة بعدم التكافؤ ، وبالإضافة إلى العديد من المشاكل التي حالت دون تحقيق لأهدافها وذلك كما يلي :

- مشكلات التنسيق العربي ، كالازدواج بين المشروعات المشتركة ، والوطنية ، مما أدى إلى التناقص بينها .
- عدم توافر شبكات المواصلات و الاتصالات و الإطارات الفنية و الإدارية اللازمة لعمل هذه المشروعات.

– مشكلات مالية متعلقة بتأخر المساهمات المالية او عدم توافرها.[1]

4. كما أن التبعية الاقتصادية و المالية للبلدان العربية إزاء البلدان المتقدمة تشكل مجموعة أخرى من العوامل، التي تعوق التكتل الاقتصادي العربي، و ظهرت التبعية الاقتصادية من خلال تزايد احتياجات الدول العربية من السلع بمختلف أنواعها من إنتاجية و استهلاكية، وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية، وهذا الوضع يؤدي حدوث تفتت بين الدول العربية، و لا شك أن ذلك في صالح الدول المتقدمة على حساب الدول العربية.[2]

5. عمق الفجوة الرقمية وتفاوت مستويات التعليم والبرامج المقررة حيث إن للتطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات آثار واسعة النطاق على علاقة الفرد بالدولة ومؤسساتها ودور هذه الأخيرة في حقل المعلومات والاتصالات ، والتقدم التكنولوجي لاسيما في مجال المعلومات والاتصالات ، الذي يتيح للشركات تنسيق الأنشطة الإنتاجية في مواقع مختلفة بطرق تتسم بفعالية التكاليف ، كما تتيح انتشار الأساليب التكنولوجية الجديدة أو المعرفة الفنية بسرعة أكبر وعلى نطاق أوسع ، يؤدي بصفة عامة إلى تقليل المنازعات التجارية العالمية ، وقد ظهر أثر التقدم التكنولوجي واضحا في الأسواق المالية حيث التغلب على الحواجز الطبيعية المكانية والزمنية ، التي تفصل بين الأسواق الوطنية ، كذلك لعبت السياسات دورا في تكامل الاقتصاديات الوطنية.

6. اختلال الهياكل الاقتصادية للدول العربية حيث يتضح ذلك جليا من اعتمادها في معظمها على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع لا تستطيع أن تدفع معدلات التنمية في الأجل الطويل، أو تحقق الاستقرار في الأجل القصير.

يضاف إلى ذلك إن الهياكل الاقتصادية العربية اقرب ما تكون بدائل لبعضها البعض و ليست مكملة فإذا ربطنا بين المصالح الاقتصادية لكل دولة عربية وضعف المقدرة على التحول لتبين لنا ان تلك الهياكل تدعو الا التفكك لا إلى التكامل.[3]

**ج. الأسباب الاجتماعية:**

[1]– حملاوي ربيعة –معوقات التكامل الاقتصادي العربي و دور قطاع النقل البحري في تحقيقه– مرجع سابق ، ص، ص 236 237

[2]– بن عيشى بشير ،معوقات التكتل الاقتصادي العربي و مقوماته، مرجع سابق ،ص 176

[3]– موسى رحماني ، لتكامل العربي بين خيار التخصص او الاندماج ، مرجع سابق، ص 21

1. يمثل المناخ السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاته، احد اهم العوامل الاجتماعية التي أعاقت التقدم نحو التكامل الاقتصادي العربي، و هي العلاقة التي سادتها مشاعر الغيرة و المقارنة والتفضيل و الحرص على تبوؤ دور الزعامة و الاستئثار بالقدرة على التأثير في توجهات القرار العربي في القضايا المختلفة،ولقد أسهمت الحرب الباردة في تعزيز مثل هذه الفرقة، وكرستها حرب الخليج الثانية بصورة اكبر مما اثر سلبا ليس فقط على فرص التكامل العربي، و العلاقات الاقتصادية والعربية فحسب ، بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة في ما بين الدول العربية.

2. يضاف الى هذا المناخ الاختلافات الكبيرة و التباين في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية، حيث ان هذا التعاون في الدخول بين الأقطار العربية هو من أقوى عقبات التكامل الاقتصادي و التوحيد السياسي، يضم الوطن العربي بين أقطاره بلاد غنية وأخرى فقيرة.

3. تزايد معدلات نمو السكان في بعض الدول العربية أدى الى توسيع الفجوة بشكل كبير بين الأغنياء و الفقراء وبالتالي خلف مشكلات اقتصادية و اجتماعية عديدة أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتناقص العمالة الماهرة، ولعل احد أهم العوامل الاجتماعية الرئيسية المسئولة، ليس فقط عن فشل جهود التكامل العربي، بل أيضا عن تواضع جهود التنمية العربية بوجه عام، هو تفشي الأمية بشكل كبير في المجتمعات العربية.

4. من الناحية الثقافية لم تتطور الثقافة العربية ،منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن،على نحو كان التطور الثقافي العربي في الاتجاه المعاكس فقد نمت و قويت عملية تغريب الثقافة العربية،حيث تأثرت بقوة بالثقافة الغربية على حساب الثقافة العربية المفترض ان يكونوا متأثرين بها، فادى هذا إلى تخلف الفكر القومي ،وابتداع المثقفين تبريرات للمواقف القطرية للسلطات السياسية.[1]

**د. الأسباب القانونية:**

1. عدم التزام الدول العربية بنصوص الاتفاقيات الموقع عليها.

2. إتباع اغلب الاتفاقيات العربية التجارية بمواد إضافية تشكل استثناءات مما يثير تحفظات بعض القادة العرب.[2]

[1]– بن عيشى بشير ، مءوقات التكتل الاقتصادي العربي و مقوماته، مرجع سابق ، ص، ص 172 173

[2]– موسى رحماني ، لتكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج ، مرجع سابق، ص 21

**المطلب الثالث: سبل تفعيل التكامل الاقتصادي العربي**

بعد أن عرضنا المقومات التي تتوافر في الدول العربية التي من شانها ان تزيد من فعالية التكامل الاقتصادي العربي،فإننا نعرض الآن بعض المقترحات بشان تفعيل التكامل الاقتصادي العربي،وتتمثل هذه المقترحات فيما يلي:

**أ – إرساء إستراتيجية العمل العربي المشترك:**

تتضمن أهداف رئيسية واقعية واضحة تنسجم وإمكانيات الدول العربية،وإطلاق القوى الإبداعية للمواطن العربي من خلال مشاركة شعبية فعالة في تحمل عادل و متكافئ لأعباء التنمية ومسؤولياتها وأيضا جني ثمارها وعوائدها، ويتم وضع الإطار العام لهذه الإستراتيجية من خلال تجمع علمي و فني وسياسي تسهم في تنظيمه و أعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك.

**ب -تخطيط العمل العربي المشترك:**

ويتم ذلك عن طريق وضع خطة طويلة الأجل تكون إطارا لخطط متوسطة وقصيرة الأجل للتنمية القومية و القطرية على حد السواء،مبنية أساس الإستراتيجية التي يتم وضعها، على ان ينهض بهذه المهمة جهاز للتخطيط القومي بالتنسيق مع أجهزة التنسيق القطرية.

**ج– إنشاء بنك عربي موحد:**

يتم تمويله بنسبة من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، ويتولى هذا البنك توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الكبرى التي تخدم مجموع الدول العربية ، وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي و الاستثماري و التبادل التجاري، وكذلك الترويج لمشروعات الاستثمار و جذب الاستثمارات العربية والأجنبية.[1]

**د– الإصلاح الاقتصادي الشامل:**

[1]– نزيه عبد المقصود – التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية ، ص ص 109 112

إذا كانت التنمية الاقتصادية تستلزم في شروطها وأولوياتها تنمية سياسية فهي لا شك تحتاج على الصعيد الاقتصادي إلى تعديلات و تغييرات في الشكل المضمون للبنية والسياسة الاقتصادية وعلى مستويات متعددة أهمها:

**1 – على صعيد القطاع العام:**

- لابد للقطاع العام أن يتحرر من هيمنة وسيطرة القرار السياسي ويتحول إلى قطاع اقتصادي حقيقي يعمل بمعايير السوق و الكفاءة الإنتاجية و التنافسية وهذا هو المطلوب في ظروف العولمة.
- العمل على إتباع سياسات ضريبية ومالية تساعد على صياغة الإطار الاقتصادي الكلي على قاعدة توازنية، او بها يقلل من التضخم و العمل على ضبط عجز الميزانية العامة للدولة
- دفع الصناعة العربية لتقترب أو لتنسجم مع معايير هيئة المواصفات والمقاييس الدولية (ISO).

**2 – على صعيد القوى العاملة وسوق العمل:**

- العمل على تشكيل لجان متخصصة للتصدي لظاهرة سلبية في الاقتصاديات العربية الا وهي ظاهرة الفساد والرشوة واستغلال المناصب.
- العمل على فتح أسواق العمل العربية على بعضها البعض حيث يتم تزاوج عمالة بلدان الفيض السكاني مع الفائض المالي لبلدان الخليج.
- فتح الباب أمام جميع الكفاءات و الطاقات المحلية والمهاجرة.[1]

**هـ – مراجعة جميع الاتفاقيات التي تمت بين الدول العربية:**

سواء كانت هذه الاتفاقيات اقتصادية او تجارية او استثمارية او ضريبية وإجراء التعديلات العاجلة عليها بما يتفق مع متغيرات الواقع العربي و العالمي،و إعطاء المنظمات المسئولة عن تنفيذ هذه الاتفاقيات الصلاحيات اللازمة لذلك وعلى الأخص مجلس الوحدة الاقتصادية العربية،و اتفاقية السوق العربية المشتركة، وكذلك مراجعة أوضاع المشروعات العربية المشتركة في المحالات المختلفة وتطويرها وتحديثها وذلك للاستفادة من حجم الاستثمارات الضخمة لهذه المشروعات باعتبارها احد توجهات العمل العربي المشترك.

[1]- بن فرحات ساعد ومنصوري سعدان و بلعة جويدة ، التكامل الاقتصادي العربي وأساليب تطويره، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية_الأوروبية ، مرجع سابق ص، ص 721 722

**و – زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية:**

وذلك بتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الدول العربية،و الذي يعتمد على توفير الحوافز والمزايا الضريبية والجمركية التي تقدمها الدولة للمستثمر العربي كما تقدمها للمستثمر الأجنبي، ولعل الفرصة تعد مواتية الان لزيادة حجم الاستثمارات العربية–العربية، واستعادة الأرصدة العربية التي توجد خارج الوطن العربي وإعادة توطينها في الدول العربية بعد ان أصبحت تتعرض للعديد من المخاطر مثل التجميد و المصادرة في ظل الأوضاع الدولية الراهنة والهجمة الشرسة على الدول العربية الإسلامية، فهذه الأرصدة كانت كفيلة بتنمية الوطن العربي ووضعه في مصاف الدول المتقدمة.[1]

**سبل أخرى بشان تفعيل التكامل الاقتصادي العربي:**

- تفعيل منطقة التجارة العربية الكبرى من خلال إلغاء الاستثناءات وجعلها شاملة لجميع السلع وترقيتها في أجال قريبة إلى وحدة اقتصادية عربية.
- إدخال إصلاحات جذرية على الأجهزة المصرفية العربية و تفعيل البورصة من اجل إعادة الأموال العربية المهاجرة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.
- إتباع سياسات اقتصادية رشيدة و تعمل على تحسين البنية التحتية لا سيما ما تعلق بالاتصالات و المعلومات والنقل الجوي.
- تطوير الموارد البشرية باعتبارها الأداة الفعالية في إضفاء الميزة التنافسية على المنتجات العربية في السوقين المحلي و الدولي.
- الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة في مجال التصدير وحرية انتقال رؤوس الأموال وذلك بخلق من الثقة والاستقرار في اقتصادياتنا بتنوع مجالات نشاط مؤسساتنا وخلق الترابط بين جميع الأنشطة ومواكبة التطور التكنولوجي حتى لا تكون المنافسة بين المنتجات العربية_ رغم فائدتها لزيادة تنافسية المنتجات_ وإنما تكون بينها وبين المنتجات الأجنبية.

[1]– نزيه عبد المقصود ، مرجع سابق ، ص 112

يبقى أن نشير إلى غياب الإرادة السياسية تبقى العائق الأساس في وجه أي عمل عربي مشترك، حتى مع وجود إرادة شعبية ظاهرة، وهو ما يستدعي ديمقراطية الحياة السياسية في الوطن العربي حتى تصبح سياسة أنظمتها انعكاس لطموح شعوبها.[1]

**خلاصة الفصل**

[1]– زعباط عبد الحميد ،التجارة العربية البينية و الاستثمارات العربية البينية أداتان للتكامل الاقتصادي ، مرجع سابق ص ص 597 598

في خاتمة هذا الفصل نجد أن التكامل الاقتصادي المتجسد في التكتلات الإقتصادية، يتطلب إزالة الحواجز والتنسيق بين اقتصاديات الدول المتكاملة ، وتوفر عوامل مشتركة وقدر كاف من التنوع في المواد الإقتصادية ، ويتضح مما سبق أن هناك العديد من المقومات التي يتميز بها العالم العربي ، والتي تدفعه دفعا لتكميل مسيرة التكتل الاقتصادي العربي .

ولقد كانت الدول العربية سباقة لإقامة التكامل فيما بينها معتمدة على مجموعة من الإمكانيات المادية والاقتصادية والطاقات البشرية التي يمكن عن طريق تفاعلها تحقيق التنمية السريعة ، حيث قامة بعقد سلسلة من التفاعلات داخل نطاق الجامعة العربية ، استهلتها بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، ثم اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت ، وصولا إلى اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية , والسوق العربية المشتركة ، إلى أن جاءت اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

إلا أن كل هذه المحاولات قد اصطدمت بمعوقات منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية ، وانتكاسات حالت دون الوصول إلى الوحدة العربية ، وبات من الضروري جدا على الدول العربية أن تعمل على إحياء تكاملها الاقتصادي وتطوير التبادل التجاري بين الأقطار العربية من خلال تعزيز مداخل التكامل الاقتصادي العربي ، عن طريق تنمية التجارة العربية البينية ومدى دورها في تعزيز هذا التكامل وسيتم التطرق في الفصل الثاني إلى دور التجارة العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي .

**تمهيد:**

في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه المنطقة العربية و التغيرات المتسارعة في الأنظمة الاقتصادية و التجارية الدولية و تنامي تأثير المنظمات و المؤسسات و التكتلات الاقتصادية، تعتبر تنمية التجارة الخارجية من المداخل الرئيسية لمساعدة خطط التنمية العربية عبر توفير مستلزمات الإنتاج و التنمية بشكل عام من موارد مادية وتمويلية عبر تعظيم فرص الاستفادة من التبادل التجاري مع دول المنطقة و العالم من خلال اتفاقيات ثنائية و إقليمية و دولية وبرامج مشتركة لتمويل وضمان التجارة العربية

هذا وتلعب التجارة البينية أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول العربية، كمورد رئيسي للدخل،و كمصدر للتمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و في تقوية العلاقات العربية،وهذا تمهيدا لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

و أمام الظروف الدولية و الإقليمية الحالية،وما يواجه تنمية التجارة العربية البينية من معوقات، أصبح من الضروري على الدول العربية أن تتخذ الخطوات اللازمة لأجل تنميتها ورفع مستواها، ومن اجل معرفة واقع التجارة العربية البينية ومدى أهمية تعزيزها و تطويرها في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي نحو الأمام سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار العام للتجارة العربية البينية مستندين إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية للدول العربية

المبحث الثاني: واقع التجارة البينية للدول العربية

المبحث الثالث: دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربي

## المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية للدول العربية

انطلاقا من أهمية التجارة الخارجية و دورها في ربط الاقتصاديات و المجتمعات و مساعدتها على النمو و التطور، و إلى جانب تأثيراتها المتعددة على مختلف مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي و الخارجي، جعل التجارة العربية ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العلمي الجديد المبني على تحرير المبادلات.

### المطلب الأول: أداء التجارة الخارجية العربية

سنحاول الآن التعرض إلى بعض البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية العربية لمعرفة وضعية الدول العربية في هذا المجال من خلال معرفة تجارتها الخارجية.

#### أولا: تطور حجم التجارة الخارجية من الفترة 2011-2015

نلاحظ من خلال الجدول رقم ( 2-1) أن قيمة التجارة الخارجية للدول العربية سجلت أعلى قيمة لها سنة 2012 و هذا خلال فترة دراستنا الممتدة من ( 2011-2015)، ثم شهدت انخفاضا ملحوظا سنة 2015 ويرجع ذلك إلى التدهور المستمر في أسعار النفط العالمية ، وانخفاض الصادرات الخارجية خاصة النفطية منها، والجدول الموالي يبين تطور حجم التجارة الخارجية العربية خلال الفترة (2011-2015)

**الجدول رقم (2-1) التجارة الخارجية العربية الإجمالية ( 2011-2015)**

| البنود | القيمة (مليار دولار أمريكي ) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| الصادرات العربية | 1213.7 | 1320.4 | 1313.0 | 1225.3 | 832.5 |
| الواردات العربية | 755.3 | 813.4 | 860.4 | 895.2 | 830.9 |

**المصدر** : بناء شخصي اعتمادا على صندوق النقد العربي لسنة 2015 الفصل الثامن ص 03

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ان التجارة العربية خلال الفترة ( 2011-2014) شهدت انخفاضات طفيفة بينما انخفضت انخفاضا ملحوظا سنة 2015 قدر ب( 832.5 مليار دولار ) بعدما كانت (1225.3مليار دولار) سنة 2014.

أما فيما يتعلق بالواردات الإجمالية للدول العربية فقد انخفض معدل نمو الواردات العربية ب ( 64.3 مليار دولار) سنة 2015 قدر ب(832.9 مليار دولار ) بعدما كان (895.2 مليار دولار ) سنة 2014.

**ثانيا: مكانة التجارة العربية من التجارة الخارجية لسنة 2015**

نلاحظ أن نصيب الصادرات العربية الإجمالية في الصادرات العالمية قد انخفض ليصل إلى حوالي 5.1% خلال عام 2015 مقارنة بالعام السابق، وجاء ذلك كمحصلة لارتفاع قيمة الصادرات العالمية في الوقت الذي انخفضت فيه قيمة الصادرات العربية الإجمالية.

أما الواردات فقد ارتفعت لتصل إلى حوالي 5.0 % سنة 2015 مقارنة بالعام السابق.

**الجدول رقم (2-2) مساهمة التجارة الخارجية العربية من إجمالي التجارة الخارجية العالمية لسنة 2015**

| البيان | الصادرات الإجمالية | | الواردات الإجمالية | |
|---|---|---|---|---|
| | القيمة(مليار دولار) | ( %)من إجمالي العالم | القيمة(مليار دولار) | (%) من إجمالي العالم |
| إجمالي الدول العربية | 832.5 | 5.1 | 830.9 | 5.0 |
| إجمالي العالم | 16482.0 | 100 | 16766.0 | 100 |

**المصدر** : بناء شخصي اعتمادا على صندوق النقد العربي لسنة 2015 الفصل الثامن ص 03

**ثالثا :أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة الخارجية**

يبين الجدول رقم ( 3) نسب تطور التجارة العربية الخارجية على المستوى الفردي لسنة 2015 ، ومن خلال الجدول تبين ان الإمارات هي أول دولة مساهمة في التصدير في التجارة العربية الخارجية الإجمالية بنسبة

31.83 % من إجمالي الدول العربية لسنة 2015 ،تليها كل من السعودية بنسبة 24.44%، و قطر بنسبة 9.28 % و الكويت بنسبة 6.62% ، و العراق بنسبة 5.92 %.

**الجدول رقم (2-3)أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة الخارجية لسنة 2015**

| الدول المصدرة | القيمة(مليار دولار) | (%) من الإجمالي |
|---|---|---|
| **الإمارات** | 265,000 | 31.83 |
| **السعودية** | 203.550 | 24.44 |
| **قطر** | 77.294 | 9.28 |
| **الكويت** | 55.157 | 6.62 |
| **العراق** | 49.320 | 5.92 |
| **باقي الدول العربية** | 182.203 | 21.88 |
| **مجموع الدول العربية** | 832.524 | 100 |

**المصدر** : بناء شخصي اعتمادا على صندوق النقد العربي لسنة 2015 ص 104

**رابعا:أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة الخارجية**

يبين الجدول رقم (4) نسب تطور التجارة العربية الخارجية الإجمالية على المستوى الفردي لسنة 2015، ومن خلاله يتضح أن الإمارات هي أول دولة مساهمة في الاستيرا د في التجارة العربية الخارجية بنسبة 27.96 % من إجمالي الدول العربية لسنة 2015 تليها كل من السعودية بنسبة 20.96 %، ومصر بنسبة 8.96 %، والعراق بنسبة 6.25 %، والجزائر بنسبة 6.19%.

**الجدول رقم (2-4)أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة الخارجية لسنة 2015**

| الدول المستوردة | القيمة(مليار دولار) | (% ) من الإجمالي |
|---|---|---|
| **الإمارات** | 230.000 | 27.68 |
| **السعودية** | 174.175 | 20.96 |
| **مصر** | 68.944 | 8.29 |
| **العراق** | 52.000 | 6.25 |
| **الجزائر** | 51.501 | 6.19 |
| **باقي الدول العربية** | 254.284 | 30.60 |
| **مجموع الدول العربية** | 830.904 | 100 |

**المصدر** : بناء شخصي اعتمادا على صندوق النقد العربي لسنة 2015 ص 104

**المطلب الثاني:اتجاه التجارة الإجمالية العربية**

يوضح **الجدول رقم (2-5) اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة 2015**

| المنطقة | الصادرات العربية الإجمالية | | الواردات العربية الإجمالية | |
|---|---|---|---|---|
| | القيمة(مليار دولار) | (%) من الإجمالي | القيمة(مليار دولار) | (%) من الإجمالي |
| **العالم** | 832.524 | 100.0 | 830.904 | 100.0 |
| **الدول العربية** | 108.089 | 13.0 | 111.918 | 13.5 |
| **الاتحاد الأوروبي** | 108.090 | 13.0 | 227.513 | 27.4 |
| **الولايات المتحدة** | 42.529 | 5.1 | 71.419 | 8.6 |
| **اسيا** | 384.266 | 46.2 | 303.118 | 36.5 |
| **اليابان** | 73.688 | 8.9 | 28.345 | 3.4 |
| **الصين** | 87.016 | 10.5 | 133.650 | 16.1 |
| **باقي دول أسيا** | 223.562 | 26.9 | 141.122 | 17.0 |
| **باقي دول** | 189.550 | 22.8 | 116.937 | 14.1 |

**المصدر** : بناء شخصي اعتمادا على صندوق النقد العربي لسنة 2015 ص 104

**الشكل رقم (2-1) اتجاهات التجارة العربية أهم الشركاء لسنة 2015**

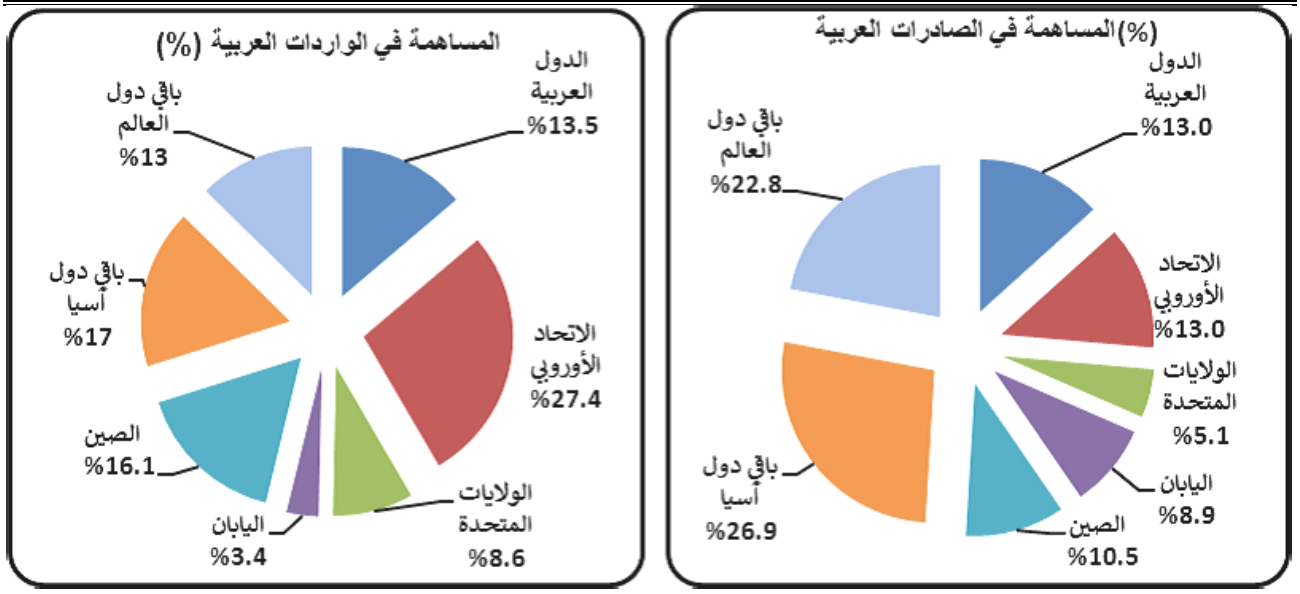


**المصدر** :بناء شخصي اعتمادا على صندوق النقد العربي لسنة 2015 ص 229

من خلال الجدول رقم ( 2-5) والشكل رقم ( 2-1) ، نلاحظ أن هناك تراجع في الصادرات العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة و الصين بنسب بلغت على حوالي 46.7 % و 19.6 % على التوالي أما باقي دول العالم فقد تراجعت متأثرة بحالة الانكماش التي تأثرت بها معظم التجمعات وما صاحبه من انخفاض الطلب على النفط، أما الصادرات العربية فقد حققت هي الأخرى تراجعا بلغت نسبته 9.0% سنة 2015 مقارنة بالعام السابق.

فيما يخص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية، فقد ارتفعت حصة كل من الصادرات العربية البينية و الاتحاد الأوروبي لتصل إلى 13% ، والصين وباقي دول آسيا لتصل إلى 10.5 % و 26.9% على الترتيب خلال عام 2015، مقارنة مع مستويات بلغت 9.7% و11.2% و 8.8% ،26.5% خلال عام 2014 بالمقابل تراجعت حصة الولايات المتحدة واليابان وباقي دول العالم لتصل الى 5.1% و8.9% و 22.8% على التوالي خلال عام 2015.

و على مستوى حصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية لعام 2015 ظلت الدول الأسيوية أهم مصادر الواردات العربية واستأثرت بالحصة الكبرى بنسبة بلغت 36.5% و من بين هذه الدول فقد استأثرت الصين و اليابان بنسبة 16.1% و 3.4 % على التوالي من إجمالي الواردات العربية، وسجلت حصة الاتحاد الأوروبي انخفاضا طفيفا لتستقر عند مستوى 27.4% مقارنة مع نحو 27.7% في سنة 2014 في حين

سجلت حصة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا طفيفا لتصل إلى نحو 8.6% مقارنة ب 8.5% خلال العام السابق، بينما استقرت حصة الواردات العربية البينية عند نفس المستوى المسجل سنة 2014 لتبلغ حوالي 13.5% عام 2015.

**المطلب الثالث: الهيكل السلعي للتجارة العربية الإجمالية:**

**الجدول رقم (2-6) الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية لسنة 2015**

| السلع | هيكل الصادرات | | هيكل الواردات | |
|---|---|---|---|---|
| | (%) من الإجمالي 2014 | (%) من الإجمالي 2015 | (%) من الإجمالي 2014 | (%) من الإجمالي 2015 |
| السلع الزراعية | 4.9 | 4.7 | 20.8 | 19.0 |
| الوقود و المعادن | 69.6 | 69.6 | 15.9 | 15.0 |
| المصنوعات | 25.1 | 29.2 | 60.8 | 63.5 |
| سلع غير مصنفة | 0.4 | 3.5 | 2.1 | 2.5 |
| اجمالي الدول العربية | 100 | 100 | 100 | 100 |

**المصدر** : بناء شخصي اعتمادا على صندوق النقد العربي لسنة 2015 ص 106

**الشكل (2-2) الهيكل السلعي للصادرات والواردات السلعية الإجمالية 2015**

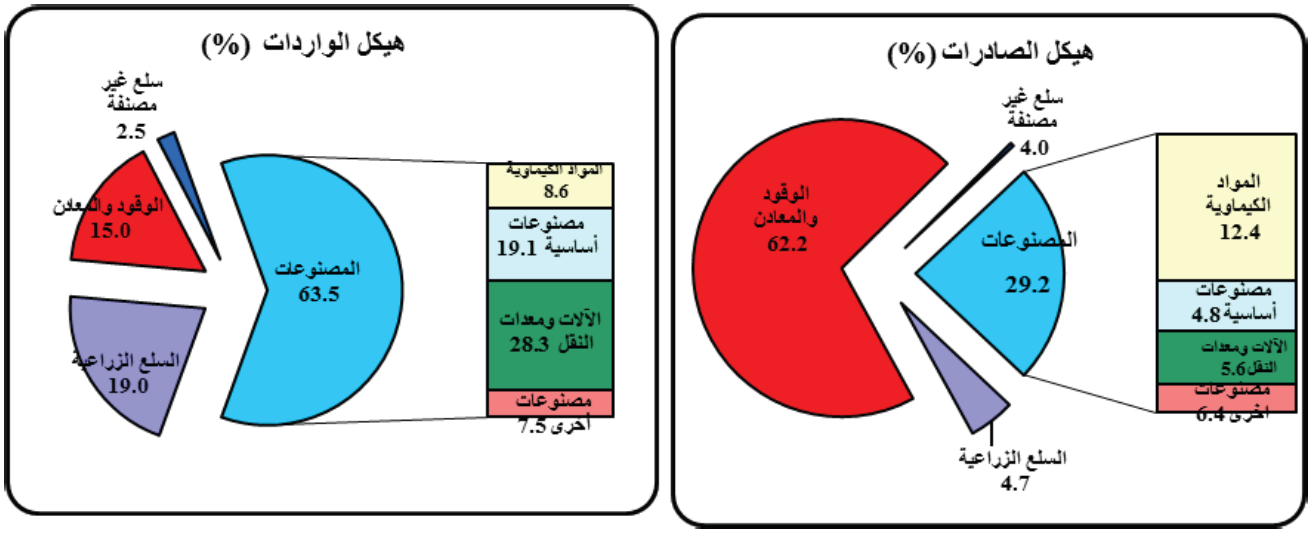


**المصدر** :بناء شخصي اعتمادا على صندوق النقد العربي لسنة 2015 ص230

يتضح من **الجدول رقم ( 2-6) و الشكل رقم ( 2-2)** إن فئة الوقود والمعادن استأثرت بالحصة الأكبر في الصادرات الإجمالية العربية بالرغم من انخفاضها من 69.6 % عام 2014 إلى 62.2% عام 2015، أما حصة المصنوعات فقد ارتفعت لتبلغ 29.2 % عام 2015 مقارنة مع 25.1 في العام السابق، و على مستوى مكون المصنوعات فقد زادت الأهمية النسبية للمصنوعات الأساسية ومعدات النقل خلال عام 2015 لتصل إلى 4.8 % و 5.6% على التوالي ، أما المصنوعات المتنوعة الأخرى فقد ارتفعت من 2.4 % عام 2014 إلى 6.4 % عام 2015. بالنسبة للمواد الكيماوية فقد انخفضت من 13.8% عام 2014 إلى 12.4%عام 2015، كما انخفضت الأهمية النسبية للسلع الزراعية لتبلغ حوالي 4.7 %عام 2015 مقارنة بنسبة 4.9 % في العام السابق.

و بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، تشي ر البيانات فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية، حيث زادت حصتها من 60.8 % في عام 2014 لتصل الى 63.5% عام 2015. وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات و معدات النقل بالمركز الأول مع تزايد في حصتها من الواردات الإجمالية من 26.2% عام 2014 إلى 28.3% عام 2015، تلتها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية و استأثرت بحصة بلغت 19.1% من الواردات الإجمالية عام 2015 مقارنة مع 17.5% مسجلة

خلال العام السابق ، كما ارتفعت المصنوعا ت المتنوعة الأخرى من 6.4 % عام 2014 إلى 7.5% عام 2015. اما المواد الكيماوية فقد تراجعت حصتها من 10.6 % لتصل إلى 8.6 % عام 2015 .

و بالمقابل انخفضت حصة الوقود والمعادن الى 15.0% عام 2015 مقارنة بنسبة بلغت 15.9 % خلال العام السابق. وفيما يتعلق بفئة السلع الزراعية فقد انخفضت حصتها إلى 19.0% خلال عام 2015 مقارنة مع نسبة قدرها 20.8% مسجلة خلال عام 2014 .

## المبحـث الثانـــي: واقــع التجارة البينيــة للدول العربيــة

في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية سواء ا بتأثير استحقاقات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية او ظهور تكتلات اقتصادية دولية و إقليمية ، فضلا عن معطيات ثورة تكنولوجيا و المعطيات و الاتصالات هذا ما جعل التجارة العربية ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية و التكتلات الإقليمية، فأصبح دفع عجلة التنمية الاقتصادية بين الدول العربية امر ضروري لابد منه.

### المطلب الأول: أداء التجارة العربية البينية:

تعد التجارة العربية البينية ضرورة حتمية في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية، وسنتطرق في هذا المطلب الى تطور حجمها و اهم الدول العربية المساهمة فيها.

#### اولا: تطور حجم التجارة العربية البينية للفترة (2011-2015)

من خلال الجدول رقم( 2-07) ومقارنة بالمعطيات السابقة نلاحظ تأثر أداء التجارة العربية البينية خلال سنة 2015 بتواصل من الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط العالمية ،و الظروف المحلية التي تشهدها عدد من دول المنطقة و اثرها على حركة التجارة بين الدول العربية ، ونتيجة لتلك التطورات فقد تراجعت قيمة التجارة البينية العربية بنسبة بلغت حوالي 8.3 % لتصل الى حوالي 110.0 مليار دولار خلال 2015،مقابل حوالي 120،0 مليار دولار خلال العام السابق ، ويرجع ذلك الى انخفاض الصادرات البينية بقيمة 9.0% لتبلغ حوالي 108،1 مليار دولار خلال عام 2015، مقارنة مع نحو 118.8 مليار دولار محققة خلال عام 2014، كما انخفضت الواردات البينية بنحو حوالي 7.7% خلال عام 2015.

**الجدول رقم (2-7) تطور حجم أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة (2011-2015)**

| البنود | القيمة (مليار دولار أمريكي ) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| الصادرات البينية العربية | 103.9 | 110.7 | 114.2 | 118.8 | 108.1 |
| الواردات البينية العربية | 100.1 | 110.5 | 116.7 | 121.2 | 111.9 |

**المصدر** :بناء شخصي اعتمادا على صندوق النقد العربي لسنة 2015 ص 235

**ثانيا : أهم خمس دول مساهمة في التصدير في التجارة العربية البينية**

يوضح لنا الجدول رقم ( 2-8) نسب تطور التجارة العربية البينية على المستوى الفردي لسنة 2015، ومن خلاله يتضح لنا ان السعودية هي أول دولة مساهمة في التصدير في التجارة العربية البينية بنسبة (30.55% ) من إجمالي الدول العربية البينية لسنة 2015 ، تليها كل من الإمارات بنسبة ( 22.09%) وقطر بنسبة(9.43%) ثم عمان بنسبة (7.87%) ومصر بنسبة (7.66%).

**الجدول رقم (2-8) أهم خمس دول مساهمة في التصدير في التجارة العربية البينية**

| الدول المصدرة | القيمة(مليار دولار) | (%) من الاجمالي |
|---|---|---|
| **السعودية** | 33.025.6 | 30.55 |
| **الإمارات** | 23.874.7 | 22.09 |
| **قطر** | 10.197.0 | 9.43 |
| **عمان** | 8.509.6 | 7.87 |
| **مصر** | 8.274.5 | 7.66 |
| **باقي الدول العربية** | 242.076 | 22.40 |
| **مجموع الدول العربية** | 108.089.0 | 100 |

**المصدر :بناء شخصي اعتمادا على صندوق النقد العربي لسنة 2015 ص 505**

**ثالثا: أهم خمس دول مساهمة في الاستيراد في التجارة العربية البينية:**

يبين الجدول رقم ( 2-9) نسب تطور التجارة العربية البينية على المستوى الفردي لسنة 2015، ومن خلاله يتضح لنا ان الإمارات هي أول دولة مساهمة في الاستيرا د في التجارة العربية البينية بنسبة(20.23% ) من إجمالي الدول العربية لسنة 2015، تليها كل من السعودية بنسبة (16.39%) و العراق بنسبة (8.78%) و مصر وعمان على التوالي بنسبة (8.74%) و (7.95%).

**الجدول رقم (2-9) أهم خمس دول مساهمة في الاستيراد في التجارة العربية البينية**

| الدول المستوردة | القيمة(مليار دولار) | (%) من الإجمالي |
|---|---|---|
| **الإمارات** | 22.636.2 | 20.23 |
| **السعودية** | 18.348.8 | 16.39 |
| **العراق** | 9.826.0 | 8.78 |
| **مصر** | 9.780.8 | 8.74 |
| **عمان** | 8.496.4 | 7.95 |
| **باقي الدول العربية** | 390.008 | 34.85 |
| **مجموع الدول العربية** | 111.918.3 | 100 |

**المصدر :بناء شخصي اعتمادا على صندوق النقد العربي لسنة 2015 ص 505**

**المطلب الثاني: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية:**

بخصوص مساهمة التجارة العربية الإجمالية فقد أدى ارتفاع قيمة الصادرات العربية البينية اعلي من نسبة الصادرات العربية الإجمالية الى زيادة الصادرات البينية العربية في الصادرات العربية الإجمالية ، كما تحسنت الواردات البينية في الواردات الإجمالية.

**أولا : نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية:**

تحسنت خلال عام 2015 نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية، حيث ارتفعت من مستوى 9.7 % مسجلة سنة 2014 لتصل إلى حوالي 13.0% وقد جاء ذلك كمحصلة للتراجع الكبير الذي شهدته قيمة الصادرات السلعية الإجمالية العربية، بسبب تراجع الأسعار العالمية للنفط، و الذي فاق نسبة التراجع في قيمة الصادرات السلعية الإجمالية العربية ، **و** بالنسبة للأهمية النسبية للتجارة البينية السلعية في التجارة الإجمالية السلعية للدول العربية فرادى، فقد شهدت سنة 2015 تحقيق الصادرات البينية لاثني عشر دولة عربية نسب مساهمة في الصادرات الإجمالية لتلك الدول فاقت متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية والتي بلغت حوالي 13.0% ، وقد سجلت الصومال خلال عام 2015 اكبر نسبة مساهمة بلغت حوالي 98.7% ، بينما حققت قطر اقل نسبة مساهمة بلغت حوالي 13.2[1]%.

**الجدول رقم (2-10) نسبة الصادرات البينية العربية الى إجمالي الصادرات العربية**

| البنود | حصة الصادرات البينية | |
|---|---|---|
| | القيمة(مليار دولار) | (%) من إجمالي الصادرات العربية |
| **إجمالي الصادرات العربية** | 832.5 | 13.1 |
| **إجمالي الصادرات العربية البينية** | 108.089.0 | 100 |

**المصدر** : بناء شخصي اعتمادا على صندوق النقد العربي لسنة 2015

**ثانيا:نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية:**

نلاحظ من خلال الجدول رقم ( 2-11) ان حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية قد استقرت عند نفس المستوى المسجل سنة 2014 لتبلغ حوالي 13.5% سنة 2015.

وبخصوص الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية السلعية على مستوى الدول فرادى ، فقد شكلت الصادرات العربية البينية حصة ملحوظة في واردات ثلاثة عشر دولة عربية فاقت مستوى 13.5 % خلال سنة 2015 ، والذي يمثل متوسط نسبة مساهمة الواردات البينية العربية في الواردات الإجمالية للدول العربية كمجموعة. وقد تفاوتت تلك الحصص بين مستوى 14.2% في مصر و مستوى 93.1% في الصومال،

[1]- التقرير العربي الموحد، صندوق النقد العربي سنة 2015 ص 237

وشهدت كل من الإمارات وتونس و الجزائر و السعودية وقطر ولبنان تحقيق حصص اقل من متوسط حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية للدول العربية كمجموعة.[1]

**الجدول رقم (2-11) يبين نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية**

| البنود | حصة الواردات البينية | |
|---|---|---|
| | القيمة(مليار دولار) | (%) من اجمالي الواردات العربية |
| إجمالي الواردات العربية | 830.9 | 13.5 |
| إجمالي الواردات العربية البينية | 111.918.3 | 100 |

**المصدر :بناء شخصي اعتمادا على صندوق النقد العربي الموحد لسنة 2015**

**المطلب الثالث: تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية:**

تشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات و الواردات البينية العربية لسنة 2015 الى تراجع حصة السلع الزراعية وحصة الوقود و المعادن ، بينما تزايدت حصة المصنوعات و الجدول رقم( 2-12) يمثل الهيكل السلعي للصادرات و الواردات العربية البينية خلال سنة 2015.

[1]- نفس المرجع ص 238

**الجدول رقم (2-12) الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية لسنة 2015**

| السلع | هيكل الصادرات | | هيكل الواردات | |
|---|---|---|---|---|
| | القيمة (مليون دولار) | (% )من الإجمالي2015 | القيمة (مليون دولار) | (%) من الإجمالي2015 |
| السلع الزراعية | 21942.07 | 20.3 | 19809.54 | 17.7 |
| الوقود و المعادن | 19672.20 | 18.2 | 32344.39 | 28.9 |
| المصنوعات | 59448.95 | 55.0 | 52042.01 | 46.5 |
| سلع غير مصنفة | 6485.34 | 6.0 | 8170.04 | 7.3 |
| اجمالي الدول العربية | 108.089.0 | 100 | 111.918.3 | 100 |

**المصدر**: بناء شخصي اعتمادا على صندوق النقد العربي الموحد لسنة 2015 ص 510

**الشكل (2-3) الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (%) 2015**

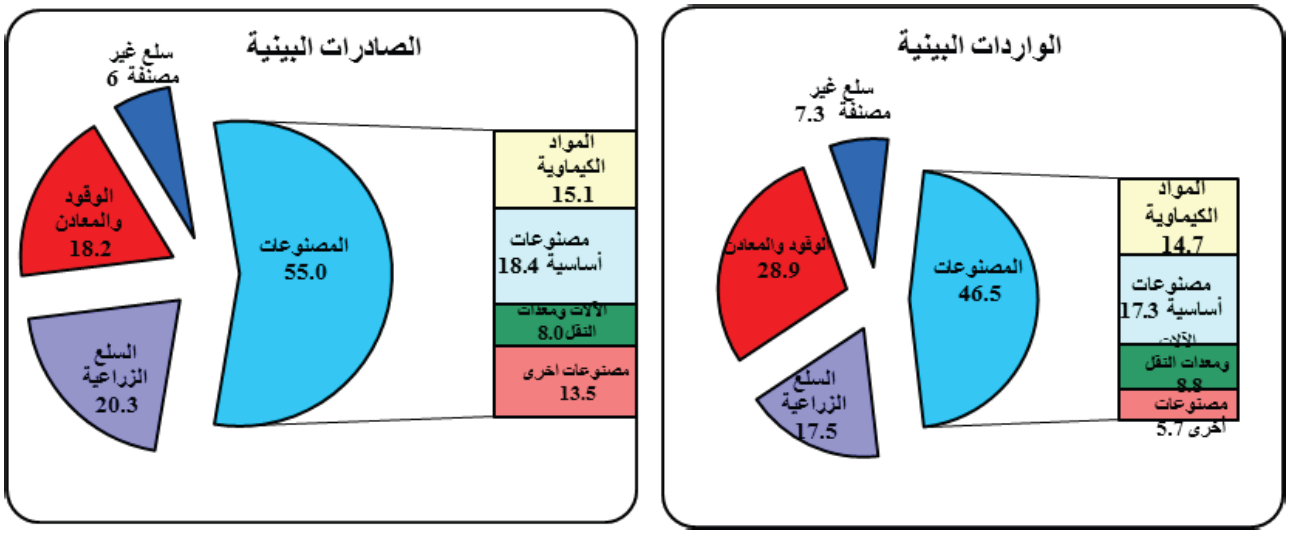


**المصدر**: بناء شخصي اعتمادا على صندوق النقد العربي الموحد لسنة 2015 ص511

فيما يتعلق بالهيكل السلعي للصادرات البينية العربية خلال عام 2015 ،فقد انخفضت حصة كل من السلع الزراعية والوقود المعدني و المعادن الأخرى، بينما ارتفعت نسبة مساهمة المصنوعات في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية، فقد تراجع نصيب السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية من مستوى 22.1%

مسجلة سنة 2014 لتصل إلى نحو 20.3% سنة 2015 . كما تراجعت حصة مجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية خلال سنة 2015 لتبلغ حوالي 18،2% مقابل حصة قدرها 21.5% خلال سنة 2014 ،ويرجع ذلك للانخفاض الملموس الذي تشهده أسعار النفط العالمية، هذا في حين شهدت حصة مجموعة المصنوعات التي تمثل اكبر حصة في الصادرات البينية ارتفاعا خلال سنة 2015 لتسجل مستوى 55% مقارنة مع حصة قدرها 50.7% في السنة السابقة.

وفيما يتعلق بالواردات البينية ، فانه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالاظافة إلى قيمة الشحن و التامين ولهذا من الناحية النظرية ، فان الهيكل السلعي للواردات البينية يجب أن لا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية الا انه عمليا توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب و أساليب التسجيل و الترتيب و التصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات و الواردات البينية و بالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية [1]، وبالرغم من هذه الاختلافات ، فيلاحظ من البيانات المجمعة عن هيكل التجارة البينية لسنة 2015 ان الحصص الرئيسية للواردات البينية حافظت على نسب متقاربة و في نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات .

## المبحث الثالث: دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي العربي

### المطلب الأول : معوقات التجارة العربية البينية:

تعود أسباب تدني التجارة العربية البينية إلى عوامل سياسية و اقتصادية وهيكلية وجغرافية و إدارية وفنية، وقد لعبت هذه العوامل دورا مهما في التأثير على حجم التجارة العربية البينية، ولا شك أن إزالة عوائق التجارة العربية البينية سيساهم في تطويرها ، ولكن بعض هذه العوائق هي عوائق بيروقراطية و تعقيدات جمركية و ضريبية تتبعها بعض الدول العربية ،وهي تشكل عائقا أمام الاستثمارات العربية و الأجنبية للمنطقة العربية ،و سنتعرض في هذا المبحث إلى المعوقات التي جعلت نسبة التجارة العربية محدودة بالمقارنة مع حجم التجارة العربية مع العالم.

**1. أسباب سياسية:**

[1]– التقرير السنوي الموحد 2015 ص 239

لقد تحالفت الدول العربية فرادى مع معسكرات متباينة في العالم و تبنت معها علاقات قوية بما انعكس ذلك على علاقات الدول العربية مع بعضها البعض ، وهذا بدوره أدى إلى ضعف العلاقات العربية التجارية و الاقتصادية ويمكن تفصيل الآثار السياسية على التجارة العربية البينية بالنقاط التالية:

أ -تباين الأنظمة الاقتصادية للدول العربية فبعضها يهيمن فيها القطاع الخاص بينما البعض الأخر يهيمن فيها القطاع العام مما يجعل آلية التعاون بين القطاعين عبر حدود الدول غير منتجة وغير فعالة في مجال زيادة التبادل التجاري، بالإضافة إلى ذلك فان القرارات الاقتصادية و التجارية لمعظم الدول العربية تتأثر بتوجهات حكوماتها بشكل عام.

ب -ارتباط الدول العربية سياسيا مع بقية دول العالم بروابط تحالف سياسي و اتفاقيات اقتصادية وتجارية ومشاريع مشتركة الى جانب تلقيها للمساعدات و المنح و القروض مع دول مختلفة جعل العلاقات الاقتصادية و التجارية مع دول العالم أقوى من نظيرها مع الدول العربية.[1]

ت -تتميز معظم الدول العربية بصغر اقتصادها وبتحكم فئة قليلة من قبل القطاع الخاص بجزء كبير من الفعاليات الاقتصادية فيها و نظرا لان الانفتاح التجاري قد يؤدي إلى تعارض مصالح القطاع الخاص في الدول العربية فقد ثبط هذا الأمر من عزيمة تطور التجارة و التبادل التجاري بين الدول العربية.

ث -مازالت الدول العربية تعاني من الكثير من الصعوبات والقيود من حيث حركة الأفراد و رؤوس الأموال فليس من السهل الحصول على تأشيرات إقامة او تحويل الأموال في معظم الدول العربية

**2. أسباب الإقتصادية:**

و ترتبط الأسباب الإقتصادي ة لعدم نمو التجارة العربية البينية بالشكل المطلوب بالقيود النقدية والمالية التي تفرضها الدول العربية بالإضافة إلى الهيكل الاقتصادي للدول والسياسات التي تتبعها ، ويمكن تفصيلها كالأتي:

[1] – طالب عوض ، عامر باكير– التجارة العربية البينية الواقع والافاق المستقبلية ، متاح على الموقع www .cba.edu.ku/ wtou/ dowland / conf 3n / talib.pdf

**الفرع الأول:القيود غير الجمركية:**

تمثل القيود غير الجمركية عقبة أساسية لا يمكن التقليل من أثرها في تأخير أهداف المنطقة وتكاد تفوق في تأثيرها العقبات الأخرى وتشمل هذه القيود مايلي :

1 –**القيود الفنية :** و تتعلق بقواعد المواصفات و المقاييس و الشروط الصحية و البيئية وشهادات المنشأ ومبدأ القيمة المضافة، ان واقع الأمر لا يتعلق بالمواصفات و المقاييس من حيث المبدأ بل العكس ان اشتراط مواصفات ومقاييس و شروط صحية وبيئية ملائمة ومناسبة أمر حيد ويجب العمل به لكن المشكلة في اختلاف المواصفات بين الدول و كثرة تعديلاتها بين الحين و الأخر وما يتطلب ذلك من إجراء فحوص و تحاليل مخبريه عالية التكلفة و بطيئة في التنفيذ.

ومن حيث قواعد المنشأ (قواعد المنشأ التفضيلية) فيجري العمل بها على أساس 40% من القيمة ذات منشأ عربي حيث تعامل السلعة على أساس تفضيلي ولا تطبق عليها قواعد التعريفة الجمركية، ولا زالت هناك خلافات قائمة حول تحديد القواعد التي تطبق عليها السلع المتاجر بها بين الدول العربية، ويعتبر هذا البند من أهم معوقات نمو التجارة العربية البينية.[1]

2 –**القيود الإدارية:** وهي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركية ، وكثرة الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة،ومشاكل النقل بالعبور، وإجراءات التخليص الجمركي و تكاليفه، وتتطلب عملية إزالة هذه القيود اعتماد قيمة الفاتورة في التثمين الجمركي،و إعادة قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال، وتقليص عدد الجهات التي تعاين السلع و الاختبارات التي تخضع لها و عدد العينات التي تؤخذ منها، وتحسين المنافذ الجمركية ، وعلى صعيد إجراءات العبور و اعتماد الاختتام الجمركية ، و إلغاء نظام التدقيق و القوافل.

3 –**القيود النقدية:** ان بعض الدول العربية مازال لديها قيود على إجراءات التحويل و تعدد أسعار الصرف ومخصصات النقد الأجنبي و تشدد في إجراءات الائتمان ، و وكذلك في شروط الاستيراد مما يتطلب إزالة القيود النقدية وذلك عن طريق معالجة اي قيود نقدية خاصة بالعملة لاسيما الرقابة الصارمة على النقد وعدم قابلية تحويل العملات وتعدد أسعار الصرف.[2]

[1]- طالب عوض د عامر باكير، مرجع سابق ص 11

[2]– بلقاسم طراد ،مذكرة ماجستير،التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، مرجع سابق، ص 56

فهناك خمسة أنواع من نظم الصرف المتبعة في الدول العربية تتراوح بين سعر الصرف الثابت كما هو الخال في جيبوتي حيث ترتبط عملاتها بالدولار بسعر ثابت و هناك نظام التقويم الكامل في المتبع في اليمن و الذي تتحدد قيمة الريال اليمني طبقا لقوى الطلب و العرض دون ادني تدخل من السلطات، وهناك أيضا نظام ربط العملة بالدولار او اليورو او بسلة من العملات وتتبع هذا النظام حوالي 12 دولة مثل السعودية و الكويت و ليبيا، وهناك نظام سعر الصرف المتبع في مصر وهو سعر الصرف المعوم و يحدده البنك المركزي المصري وهناك أيضا التعويم المدار.

فعدم وجود نظام صرف واضح ومتفق عليه من كل الدول العربية يمثل أيضا عقبة أمام انتقال رؤوس الأموال و خاصة الاستثمارات الأجنبية، فوجود نظام سعر صرف ثابت لا يتناسب و لا يشجع على جذب رؤوس الأموال الأجنبية في هذه الدول ،كما لا يتناسب مع السياسات النقدية في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي الذي تتبعه الدول.[1]

4 –**القيود المالية:** هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ، حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة علما ان المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورته الأخيرة رقم 72 في ابريل 2003 ، قد توصل إلى الأتي ( التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي رقم 1431 تاريخ 2002/02/13 بشان إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات العامة، وإلغاء التصديق على الفواتير و المستندات المصاحبة لشهادة المنشأ من قبل القنصليات و السفارات). ووفقا للأمانة العامة للجامعة العربية فان بعض الدول الأعضاء أودعت قراراتها بنفاذ إلغاء تصديق شهادات المنشأ و الفواتير و الوثائق المرفقة لها.

5 –**القيود الكمية:** وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد لمؤسسات تابعة للقطاع العام ،وقيود موسمية للاستيراد تخضع لاتفاقيات ثنائية ورخص استيراد وعدم تطبيق الرزنامة الزراعية في كثير من الأحيان.[2]

[1] –دكتور فؤاد ابو ستيت – التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة_ جامعة حلوان ، الدار المصرية اللبنانية للنشر، ص ص 214 ،215

[2] - بلقاسم طراد ،مذكرة ماجستير، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، 57

**الفرع الثاني: مشكلة الضرائب و الرسوم ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية وغياب قطاع الخدمات في المنطقة:**

**1 -مشكلة الرسوم والضرائب**

شكلت التعريفة الجمركية اكبر عائق امام نمو التجارة العربية البينية خلال الفترة الماضية، ولكن نتيجة لتوقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى( GAFTA) ودخولها حيز التنفيذ فمن المتوقع ان تحيد الآثار السلبية للتعريفة الجمركية نهائيا،

ومن جهة أخرى يبقى اثر الرسوم والضرائب ذات الثر المماثل للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية مثل رسوم الطوابع ورسوم القنصلية ورسوم إحصاء وخدمات جمارك و رسوم المرور و الضرائب الإضافية المختلفة ، وعادة ما تكون هذه الرسوم كنسبة من قيمة البضاعة بدلا من ان تكون مبنية على رخصة الاستيراد أو أعلى المعاملة الواحدة مما يشكل عبئا تصاعديا على قيمة و تكلفة البضاعة المستوردة و بالتالي يزيل من الآثار الايجابية لإزالة التعريفة الجمركية.[1]

-الإجراءات الخاصة بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث نصت الاتفاقية المبرمة في عام 1997 بتخفيض الرسوم الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ العربي بنسبة 50% وتنص الاتفاقية أيضا على انخفاض الرسوم الجمركية إلى الصفر في عام 2005 ، وهناك مشكلة متعلقة بالاستثناءات حيث منحت 6 دول في عام 1997 استثناءات لعدد محدود من السلع حيث لا تخضع إلى نفس التعريفة الجمركية لمدة 3-4 سنوات وهناك شرط هام خاص بهذه الاستثناءات وهي أن السلع المستثناة لا تمثل أكثر من 15% من صادرات الدولة:لقد التزمت ثلاث دول بهذه الشروط بينما لم تلتزم دول أخرى بها.

-مشكلة قواعد المنشأ تعتبر أيضا من المعوقات أمام تفعيل التجارة البينية وتتمثل في أن الاتفاقية نصت على إعفاء السلع ذات المنشأ العربي من الرسوم الجمركية حيث يوجد بعض من عدم الالتزام في هذا الخصوص وتدخل بعض السلع و المواد غير ذات المنشأ العربي وتستفيد من ميزة المنشأ العربي.[2]

[1]- طالب عوض د عامر باكير، مرجع سابق ص،ص 10،11

[2]- دكتور فؤاد ابو ستيت ، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص ص،211،210

الأمر الذي يتطلب تدارك ذلك عبر تحديد واضح لنسب مجمل الضرائب و الرسوم وإلغاء الرسوم والضرائب ذات الثر المماثل للتعريفة الجمركية او دمجها بالتعريفات الجمركية التي يسري عليها التخفيض الجمركي ، حيث لا تزال كافة الضرائب و الرسوم مع انتهاء الفترة الزمنية المقررة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.[1]

**2 -غياب قطاع الخدمات في المنطقة:**

دعوة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الدول العربية إلى مفاوضات لتحرير التجارة في قطاع الخدمات الا أنها مازلت مقتصرة على خمس دول وهي ، المغرب ،تونس، مصر، الأردن وموريتانيا، ولتجارة الخدمات أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي و الاستثماري، ويؤدي تحريرها إلى زيادة التجارة في السلع و الخدمات و زيادة النمو الاقتصادي و فرص العمل[2].

**الفرع الثالث:**

– يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في الإسراع بالتكامل الاقتصادي بين الدول كما هو الحال في حالة الاتحاد الأوروبي ، حيث لعبت الشركات و المؤسسات الخاصة الدور الرئيسي في مساندة و الإسراع بالاتفاقية ،على النقيض نجد ان مساهمة القطاع الخاص في الدول العربية في الاقتصاد و الإنتاج مساهمات ضعيفة و تتمركز في الصناعات الاستهلاكية ، كما تختلف مساهمته من دولة إلى أخرى .

– عدم وجود شبكة مواصلات وطرق تربط بين الدول العربية تمثل أيضا احد العقبات التي تقف حائلا أمام الانتقال الى مرحلة أخرى من مراحل التكامل الاقتصادي ويؤدي عدم مقدرة هذه السلع على المنافسة و يجعلها سلعة غير مرغوب فيها.

– كما توجد بمعظم الدول العربية البيروقراطية التي توغلت في كل الأنشطة الحكومية و أصبحت تمثل احد أهم المعوقات أمام جذب الاستثمارات العربية و الخارجية حيث تؤدي التعقيدات الى هروب الأموال العربية ونزوحها إلى خارج الوطن.

[1]– احمد عارف العساف و محمود حسيين الوادي ، اقتصاديات الوطن العربي، دار الميسرو للنشر و التوزيع ، عمان 2010 ، ص ص 238،239

[2]– بلقاسم طراد ،مذكرة ماجستير، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، مرجع سابق، ص 57

**3- أسباب إدارية ومؤسساتية:**

تتمثل في عدم وجود الأطر المؤسساتية والتشريعية الكفيلة بإنجاح التجارة البينية،حيث ان غياب هذا النوع من المؤسسات يمثل احد أهم المشاكل لحاجة جذه الدول لبناء الأطر المؤسساتية و التشريعات الكفيلة بالتدخل في الوقت المناسب لحل المنازعات.[1]

**4- عوامل خارجية أخرى مثل تسوية النزاعات و المعلومات**

ان التعامل التجاري بين الأطراف المتعددة سواء بين الأفراد أو الشركات أو المؤسسات تتضمن حقوقا والتزامات يجب احترامها و تنفيذها في بعض الحالات تحدث اختلالات في بعض البنود عند الوفاء بالالتزامات المشروطة بالعقود مما يترتب عليها تنظيم آليات تعمل ضمنها جهة معتمدة بين جميع الأطراف لحل اي خلاف او نزاع قد ينشا بين هذه الأطراف.

ومن الجدير بالذكر ان هذا البند عام وينطبق على التجارة ككل و ليس على التجارة العربية البينية فقط،وفي هذا المجال هناك آلية قيد التنفيذ لفض النزاعات التي تنشا في المعاملات التجارية ولكنها ليست بالمستوى الجيد الذي يرضي جميع الأطراف.

ومن جهة أخرى تواجه العناصر المتعاملة بالتجارة نقصا وعدم كفاءة في توفير المعلومات المرتبطة بالقطاع التجاري مثل الأسواق و السلع و الاستهلاك والمواصفات و المقاييس والجودة و الفحوصات والتعريفة والرسوم والخدمات التجارية كالتخزين و النقل و الترانزيت والمصارف و التامين.....الخ.[2]

**المطلب الثاني: الدوافع والأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية:**

**اولا . الدوافع الداخلية:**

وهي الأسباب التي تحدث على المستوى الداخلي وتتمثل فيمايلي:

1. الضغوط السكانية: يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2015 بحوالي 387 مليون نسمة مقارنة بحوالي 378 مليون نسمة في العام 2014، اي نسبة نمو تبلغ حوالي 2،3في المائة ، فيما بلغ متوسط

[1]-- دكتور فؤاد ابو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص 218

[2]- طالب عوض و د عامر بكير، مرجع سابق ،ص 12

معدل نمو السكان السنوي في المنطقة العربية بين عامي 2005 و 2015، حوالي 2،6 في المائة ، ويعتبر هذا المعدل مرتفعا، اذ يفوق مثيله في جميع إقليم العالم الأخرى، كما انه لم يشهد تراجعا ملحوظا في العشرية المنصرمة وهو ما يدل على ان التحديات المرتبطة بالزيادة السريعة لعدد السكان ستبقى عصية على الحل في السنوات القادمة.[1]

2. ازدياد الوعي بأهمية تنمية التجارة العربية البينية، ذلك لأنها تعتبر مرحلة البداية للتكامل الاقتصادي العربي الذي يمكن من بناء اقتصاديات عربية قوية تنتج لأسواق الوطن العربي، وبهذا يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي في جميع المجالات.

3. مشكلة الأمن الغذائي التي أصبحت من القضايا العربية المعاصرة و أشدها إلحاحا على طلب المزيد من الجهد الفعال بين الدول العربية، فهذا لم يعد قاصرا على بعض الدول العربية وأمنا أصبح قاسما مشتركا بينها، ومن هنا يستوجب على الدول العربية وفي أسرع وقت ممكن ضرورة تحقيق الأمن الغذائي العربي والذي يحتاج بدوره إلى وضع إستراتيجية تنموية طويلة المدى تستهدف قطاعي الزراعة و الصناعة باعتبارهما يمثلان جزءا من التنمية الشاملة[2]

4. يؤدي الاهتمام بالتجارة العربية البينية إلى تسويق الفوائض الإنتاجية، وكذلك زيادة توظيف العمالة العربية بين الدول العربية كثيفة السكان مثل مصر و الجزائر و المغرب والدول واسعة المساحة مثل السعودية و ليبيا و الدول الأخرى مالكة فوائض رأس المال مثل دول الأوبك، كل هذه المقومات التي تمتاز بها الدول العربية ستخلق تكاملا متميزا بين أسواق العمل و أسواق السلع و أسواق رأس المال.

5. تحقيق مؤشرات ايجابية في كل من الزراعة، الصناعة، التجارة، السياحة، الأمر الذي يدعو الى بناء قاعدة صلبة للتطور العربي في كافة المجالات الأخرى و بالتالي تحقيق توازن استراتيجي على غرار دول الاتحاد الأوروبي التي وصلت الى أعلى مستوى في كل المجالات و من هذا يجب على الدول العربية الوقوف كدولة عربية قوية اقتصاديا في وجه كل التهديدات المعادية و المخططات الصهيونية و الغربية التي تحاول تقسيم الوطن العربي و السيطرة عليه.

---

[1]– التقرير العربي الموحد 2015 ص 55

[2]– العالية الشرع، اثر اتفاقيات التعاون و الشراكة على حجم التجارة العربية البينية– رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية المركز الجامعي غرداية 2011 ص 165

6. التخلص من عبء المديونية الخارجية على العديد من الدول العربية من جراء سياسات النمو المتبعة و البالغة حوالي 8264،6 مليار دولار سنة 2015 مقابل 8704،3 مليار دولار سنة 2014، الا انها مازالت ضعف ما كانت عليه سنة 2009[1].

**ثانيا. دوافع خارجية:**

وهي الأسباب الخارجية التي افرزها النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ويمكن ذكرها على النحو التالي:

1 –**توسع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات** :ان الشركات متعددة الجنسيات تتجه نحو السيطرة و المزيد من التوسع و الانتشار في قارات العالم اجمع ، وهنا يكفي القول ان الناتج الإجمالي لهذه الشركات يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم وضعف الناتج الإجمالي لدول العالم الثالث مجتمعة،ومن هنا نجد ان هذه الشركات تعبر عن ميول عميق للتطور الرأسمالي المعاصر نحو توحيد التجارة العالمية ، وذلك من خلال تخلصها المستمر لقيود التجزئة الجمركية و القيود الكمية، وكذا توحيد سوق المال و الائتمان الدولي و أسواق التكنولوجيا الدولية، في ظل سيطرة هذه الشركات لم يبقى أمام الدول العربية خيار في التفكير سوى تطوير التبادل التجاري فيما بينها لمواجهة مخاطر هذه الشركات المتسللة إليها، او وضع استراتيجيات عمل مشتركة مع هذه الشركات للاستفادة من تكنولوجيا عملها المتقدمة، وكذلك الاهتمام بتنمية القدرات الإنتاجية العربية المحلية البينية.

2 –**تعاظم دور الكيان الصهيوني في المنطقة العربية** : لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهور قوة جديدة في المنطقة العربية، والتي أصبح دورها يتعاظم اقتصاديا وعلميا وتقنيا وعسكريا،؟ و في المقابل لذلك نجد الدول العربية تزداد تخلفا وضعفا إمام هذه القوة، فهي إلى حد الآن لم تستطع إقامة صناعة عربية قطرية متطورة سواء كانت خفيفة او ثقيلة مدنية او عسكرية حتى تستطيع ان تجابه بها هذا الخصم محليا او دوليا وخاصة في ظل خطر شبح الشرق أوسطية و المتوسطية.[2]

3 –**واقع النظام الدولي الجديد** : ويقصد بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد مجموعة القواعد و الترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة ومن أسباب إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد المشكلات المتعددة القائمة في الدول النامية والتي تتجلى في

[1]- التقرير العربي الموحد ، 2015 ص 02

[2]- صلاح الدين السيسي – الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم – عام الكتاب القاهرة 2003 ص 28

هشاشة الهيكل الاقتصادي القائم و الفوضى النقدية الحادة التي أدت إلى تضخم كبير وعدم تنظيم أسواق المواد الأولية (أسواق الطاقة والنفط) وانعكاسها على التنمية، بحكم الانفتاح الكبير الذي عرفته الدول العربية على العالم الخارجي سيكون تأثيرها بواقع هذا النظام كبير جدا.

4 –**بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية:** لقد شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتي أخذت صورا وأشكالا متعددة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك في سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي وزيادة القدرة على المساواة في المفاوضات الدولية،ولذلك فان المنطقة العربية تسير وفق تشكيل تكتل اقتصادي عربي يضاهي التكتلات الدولية الكبرى، ولعل بحكم موقعها الجغرافي المتميز ستكون من بين مجموعات الدول النامية الأكثر تأثيرا بتطورات الاتحاد الأوروبي، باعتبارها الشريك التجاري الأول معه.[1]

**المطلب الثالث: متطلبات تنمية التجارة العربية البينية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي**

جملة من المعوقات و المشاكل التي تواجه التجارة العربية البينية يمكن التغلب عليها بإتباع عدة سبل يمكن ان تخفضها و تساهم في تنميتها:

1. مبادرة الدول العربية بوضع خطط متوسطة وطويلة الأجل لإحداث تغيرات هيكلية أساسية في قواعد الإنتاج تكون أكثر تنوعا و أكثر اعتمادا على المزايا النسبية المتعددة في الدول العربية ، وهنا يجب التركيز بشكل متوازن على جانبي العرض و الطلب في أن واحد، بحيث تطور الأنواع الإنتاجية المستندة على الميزة النسبية ( جانب العرض) وفي نفس الوقت أن تراعي أذواق و أنماط الاستهلاك السائدة في الأسواق العربية.
2. الى جانب تحرير التجارة العربية لا تقل الاستثمارات البينية أهمية لذلك لا بد من السعي لتعزيزها و استقطابها لكي تبقى ضمن إطار الأقطار العربية و يتطلب ذلك إعداد البنية الاقتصادية و التشريعية المواتية في الدول العربية[2]
3. العمل على زيادة فعالية المؤسسات و الهيئات و المصارف القطرية الإقليمية في تقديم التسهيلات الائتمانية و ضمان التمويل اللازم للصفقات التجارية التي تعقد بين الأسواق العربية.

[1]– بلقاسم طراد ،التجارة البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، مرجع سابق ، ص 40

[2]– طالب عوض ، عامر باكير مرجع سابق ص 73

4. العمل على تصعيد دور الغرف التجارية و الصناعية في التعريف بالمنتجات و الأسواق العربية ، وذلك بتنظيم بعثات تجارية مشتركة لرجال الأعمال و الشركات إلى الأقطار العربية و إقامة معارض متخصصة دائمة ودورية.

5. تعرية كافة المحاولات وإبطال مفعول الآليات التي تقوم بها الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها الكبيرة لتطوير الاقتصاديات العربية لغرض إجهاض التوجهات التكاملية العربية.

6. إشراك القطاع الخاص العربي في عملية اتخاذ القرارات يمثل ضرورة هامة باعتباره يلعب دورا رئيسيا في زيادة حجم التجارة العربية البينية فهي ترتبط بما يتوفر للقطاع الخاص من إمكانيات وطاقات تساعد على تحقيق ذلك.[1]

7. تفعيل العمل الجماعي العربي لتطوير خدمات النقل و الاتصال و تعليم الاستفادة من التطور التقني و العلمي في مجالات المواصلات و الاتصالات.

8. وضع معايير موحدة و مطابقة لمواصفات الجودة للسلع و المنتجات( الزراعية والمصنعة) وتحفيز مختلف الدول العربية على العمل ،وكذا الالتزام بهذه المعايير الدولية، حيث يعتبر هذا الأمر من الشروط الأساسية التي تتطلبها كفاءة الأداء في التجارة الدولية.

9. إقامة أسواق حرة بين البلدان العربية، وذلك بالتنسيق مع الجامعة العربية والتي لها دور كبير في تنمية التبادل التجاري البيني العربي.

10. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التجارة ، وذلك بتوفير البيئة الملائمة لأداء أعماله بالتركيز على قوانين الاستثمار وجعلها متجانسة في كل الدول العربية، وبصفة خاصة إرجاء الثقة في هذا القطاع وذلك لما له من قدرة على تحسين مستوى وحجم التجارة العربية البينية.

11. إنشاء نظام معلومات قوي هذا بدوره يسهل تبادل المعلومات وكذلك المعلومات للتعرف على مسار التبادل التجاري البيني، فإذا كان السبيل نحو تنمية التبادل التجاري يعد من القضايا المطروحة منذ سنين عديدة ، فان توفير الوسائل المناسبة للرفع أضحى يعد من الضروريات، وذلك بالنظر الى التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية ، ولهذا تفعيل التبادل التجاري بين الدول العربية يعتبر بداية الطريق لإقامة تكامل اقتصادي عربي[2].

[1]– لبعل فطيمة ، لمناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية– مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة 2012 ، ص 207

[2]– بلقاسم طراد – التجارة البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي – مرجع سابق ، ص 43

12. العمل على تطوير واستخدام التجارة الالكترونية ، وتقديم المساعدة للدول الفقيرة التي تعاني من نقص في هياكل الاتصال.

13. استغلال الميزة النسبية في كل دولة عربية، وتمويل قيمة المشروعات التي تنتج السلع الأكثر طلبا في الدول العربية.

14. العمل على تخفيف العوائق البيروقراطية إلى أقصى حد ، ومعاملة كل مصدر عربي كما يعامل المصدر المحلي، وتقديم التحفيزات و الامتيازات له.

15. تمويل المشروعات التي تدعم البنية التحتية المشتركة بين الدول العربية، كمشروعات الطرق و الاتصالات والطاقة الكهربائية وغيرها.

**خلاصة الفصل:**

أهم ما يمكن ملاحظته من الإحصائيات السابقة أن حجم التجارة الخارجية للدول العربية يبقى ضئيلا مقارنة بأجمالي التجارة العالمية، فالصادرات والواردات العربية تعتبر ضعيفة مقارنة بالمستوى العالمي حيث تتميز الصادرات بعدم التنوع إذ يغلب عليها النفط الخام، بالإضافة إلى ضعفها في المجال الصناعي والزراعي، أما وارداتها فهي متنوعة ، حيث تشمل السلع الزراعية والمصنوعات والوقود والمعادن وهذا الهيكل لتجارتها الخارجية ربط اقتصادها باقتصاديات الدول الصناعية الكبرى ، اذ تعتبر أوربا هي الشريك الرئيسي للدول العربية سواء فيما يخص الصادرات أو الواردات ، ويليه اليابان والولايات المتحدة الأمريكية .

أما تجارتها البينية فهي ضئيلة جدا حيث ترتكز على المحروقات ومشتقاتها والمواد الخام حيث أن النفط يستحوذ فيها على النصيب الأكبر سواء في جانب الصادرات أو الواردات البينية ويبقى نصيب البنود الأخرى من التجارة البينية ضعيف .

وللإشارة فانه رغم الجهود المبذولة على مستوى الدول العربية والتي تهدف إلى زيادة حجم التجارة البينية ، إلا انه لا يطرأ تغيير كبير على حجمها ، ويعود سبب ضعف وضآلة حجم التجارة إلى ضعف هياكل الإنتاج العربية وعدم مرونتها وضعف صناعاتها الناشئة .

ويعود ذلك إلى مجموعة من العوائق السياسية والاقتصادية التي تحول دون تطوير حجم التجارة العربية البينية ، لذلك لا بد أن تتحفز الدول العربية وان تتبع خطوات فعالة ايجابية لإحداث تكامل اقتصادي عربي وذلك بالعمل على تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لكي تكون نقطة انطلاق لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وكنقطة قوة عند الاندماج او الشراكة مع التكتلات الأجنبية وهو ما سوف نتطرق إليه في الفصل الثالث

**تمهيد**

تعتبر منطقة التجارة الحرة ابسط صيغ و أدنى مراحل مشروع التكامل الاقتصادي، وهي في العصر الحالي من مستلزمات النمو و التطور الاقتصادي لأقطار تتقاسم جملة من الأهداف و الرؤى، ولهذا شهد القرن الماضي وبداية القرن الحالي جهودا حثيثة نحو إقامة مناطق التجارة الحرة وهذا انسجاما مع توجهات تحرير التجارة الدولية لاسيما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية في بداية سنة 1995.

ففي ضوء هذه التحولات برزت المناطق الحرة كأحد وسائل الانفتاح الاقتصادي فهي تقوم على تحرير الاقتصاد من القيود ولا تعترف بالحدود السياسية وتوفر امتيازات مغرية تجذب المستثمرين، مما جعل الدول تسعى لإنشائها وتوفير العوامل المساعدة على نجاحها، بغرض توجيهها لخدمة الاقتصاد الكلي ودعم نموه بتحقيق جملة من الأهداف كزيادة النشاط التجاري الدولي، التغلب على عقبة ضيق الوقت، وجذب الاستثمار الأجنبي لأجل التصدير ، فالدول العربية كباقي الدول النامية تبحث عن السبل التي تؤدي بها إلى تحسين أوضاعها.

وكانت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم السبل لتحقيق ذلك وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى التعرف عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مستندين إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

المبحث الثاني: التحديات والعقبات وبعض المقترحات لتنمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المبحث الثالث: منطقة التجارة الحرة بالعقبة (الأردن).

## المبحث الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعد المناطق الحرة إحدى الظواهر الاقتصادية التي تزايدت أهميتها في اقتصاديات الدول لما لها من اثر ايجابي ،لذا زاد اهتمام الدول والحكومات بأهمية هذه المناطق في الاقتصاد الوطني وأصبحت الدول تلجا إليها.لا سيما الدول العربية فقد شهدت إقامة عدة مناطق حرة و، وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم التجارب في هذا المجال.

### المطلب الأول: مفهوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تمثل منطقة التجارة الحرة شكلا من أشكال الاندماج الاقتصادي وهي عبارة عن اتفاق بين دولتين او أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية و إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على كل دولة مع الاحتفاظ بحريتها في فرض القيود و الرسوم الجمركية في علاقتها الخارجية مع بقية دول العالم،حيث تعتبر منطقة التجارة الحرة أساسا لإقامة تجمع اقتصادي يساهم فدعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى وتهدف اتفاقية التجارة إلى دفع عجلة التنمية وذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع و الخدمات داخل المنطقة بلا قيود، مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الإقتصاديةِ في هذه الدول، كما تساهم منطقة التجارة الحرة في دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص عمل داخل المنطقة.

وتعتبر إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية أهم المحاور الرئيسية التي تستطيع الدول عن طريقها مواجهة تحديات التكتلات الاقتصادية الأخرى[1]

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي اتفاق متعدد الأطراف تهدف إلى الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة ( 10 سنوات) وذلك باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج 10% سنويا.[2]

صدر مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عن قمة القاهرة لجامعة الدول العربية سنة 1996 ، وبحلول سنة 1998 و بموجب القرار رقم 1317 المؤرخ في فبراير 1997 تم الانطلاق في تجسيد هذا المشروع في اجل أقصاه 10سنوات، حيث وقع على اتفاقية التجارة الحرة العربية 14 دولة عربية، وهي الأردن، الإمارات،

[1]- فؤاد ابو ستيت- التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، مرجع سابق، ص ص 10.11

[2]- صلاح الدين حسن السيسي ، الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" ، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح - مرجع سابق ص 89

البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب ولم توقع عليها 8 دول وهي الجزائر، جيبوتي، جزر القمر، السودان، موريتانيا، اليمن، فلسطين، الصومال،[1] وقد تضمنت مذكرة جامعة الدول العربية ثلاث بدائل لإقامة منطقة التجارة الحرة:

1 -دمج مناطق التجارة القائمة كمجلس التعاون الخليجي، الاتحاد ألمغاربي، ومجلس الوحدة الاقتصادية

2 -ربط و تطوير الاتفاقيات التجارية الثنائية القائمة، وإقامة منطقة تجارة حرة.

3 -التحرير الفوري للتجارة بين الأقطار العربية مع السماح لبعض الاستثناءات المؤقتة خلال فترة سماح يتم تحديدها بأسباب مقبولة.

وقد تم تفضيل البديل الثالث ، لأنه يؤدي إلى تحقيق التعاون المشترك المنشود بالسرعة والكيفية المطلوبتين لإقامة كيان اقتصادي عربي قادر على مواكبة التكتلات الاقتصادية العالمية، و يشترط للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة استفاء شرطين أساسين:

أ -المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ب -الموافقة على البرنامج التنفيذي، وهذا من خلال إيداع الدولة المعنية التوجيهات الكتابية الصادرة من السلطة المختصة إلى إدارة الجمارك لتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي.[2]

وبالرجوع إلى البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فقد تضمنت عدة خطوات هي كما يلي:

1. التحرير التدريجي للتبادل التجاري بين الدول العربية وصولا الى منطقة تجارة حرة عربية في 2005[3]، حيث يتم تحرير كافة السلع العربية، الزراعية والحيوانية والمنجمية وفقا لأسلوب التحرير المتدرج بنسب سنوية متساوية ( 10% سنويا) للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بداية من 1998/1/1 ولمدة عشر سنوات ولمدة عشر سنوات تنتهي في 2007/12/31 مع ملاحظة أن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي ينطبق عليها التحرير المتدرج هي المطبقة

[1] - any hendresan –the trad to A ab economic integration can we clear the hurdles - jORDON times,Tuesday,2001,P3

[2] – كساي محمد الأمين و ا شعبوني محمود فوزي ، المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع وطموح المستقبل ، مرجع سابق ص 433

[3] – كمال رزيق و فضيلي عبد الحليم، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حلم ام واقع، مرجع سابق ص 366.

في كل دولة في 1998/1/1 وإذا تم تخفيضها بعد هذا التاريخ في أي دولة فان الرسوم المخفضة تحل محل الرسوم المطبقة في 1998/1/1 .[1]

2. وضع آلية لتسوية المنازعات بين الدول العربية، كما يمكن الرجوع إلى محكمة الاستثمار العربية لفض المنازعات التجارية الناشئة عن تطبيق أحكام البرنامج التنفيذي واتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية، كذلك تم تكليف الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بمهام الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع تقديم الدعم للإدارة من حيث الكادر الفني وقامة قواعد المعلومات الجمركية و التجارية ، وتساعد الأمانة الفنية في أداء مهامها المنظمات العربية المتخصصة ، المؤسسات المالية العربية، الاتحاد العام للغرف العربية.
3. التشاور بين الدول الأطراف في عدد من النشاطات الاقتصادية ذات الارتباط بالمعاملات التجارية من الممكن أن تؤثر أو تتأثر بتطبيق الاتفاقية وتشمل: الخدمات وخاصة المرتبطة بالتجارة، التعاون التكنولوجي و البحث العلمي، تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية، حماية حقوق الملكية الفكرية، مما يساعد على تدارك أوجه الخلاف في بدايتها مع تحقيق قدر من المرونة في تطبيق أحكام البرنامج، ويمهد لمزيد من التنسيق والتكامل بين اقتصاديات الدول الأعضاء في المديين المتوسط والطويل.[2]
4. تحديد مواسم إنتاج لعدد من السلع الزراعية لا تتمتع فيها هذه السلع بالتخفيض المتدرج، على أن ينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من البرنامج، وان يتم ادارج السلع في جدول زمني زراعي عربي مشترك.
5. لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها لأسباب دينية أو أمنية أو بيئية، او صحية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري.
6. لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار البرنامج إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، وتعرف الغير جمركية بأنها كافة التدابير و الإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية والإحصائية، وتمثل على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية و الإدارية التي تفرض على الاستيراد.

[1]- كساي محمد الامين و ا شعبوني محمود فوزي –المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع وطموح المستقبل – مرجع سابق ص 434

[2]- صلاح الدين حسن السيسي – الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" ، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح – مرجع سابق، ص 94

7. لإغراض تطبيق البرنامج التنفيذي يشترط لان تكون الساعة عربية ان تتوافر فيها قواعد المنشاة التي يقررها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، وقد تقرر العمل بقواعد المنشأ العامة التي اقرها المجلس فيما بعد الدورة ( 60) بقرار رقم 1336 بتاريخ 1997/09/17، وذلك لحين الانتهاء من قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية.
8. أن تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية في تطبيق البرنامج التنفيذي و الالتزام بكافة المعلومات المطلوبة لحسن التطبيق، إضافة إلى منح الدول العربية الأقل نموا معاملة تفضيلية خاصة في إطار البرنامج على أن تتقدم الدولة بطلب إلى المجلس يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة و الفترة الزمنية ( وتعتبر السودان وجيبوتي وجزر القمر و الصومال و اليمن وموريتانيا و فلسطين دولا اقل نموا).[1]

حرصت الدول العربية على الانضمام لمجموعة من العوامل و الاعتبارات وهي:

1. الرغبة في الانضمام إلى تكتل إقليمي عربي يحفظ للدول العربية مصالحها الاقتصادية و يمكنها من التعامل مع التغييرات في نظام التجارة العالمي.
2. إن الانضمام منذ السنة الأولى يسهل عليها الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء، وكما هو معروف، فان الدولة التي تتأخر بالانضمام إلى السنوات اللاحقة سيكون عليها الالتزام بالمستوى الذي وصلته الدول الأعضاء في تحرير تبادل السلع من الرسوم الجمركية و الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.
3. الاستفادة من البداية من السوق العربية الواسعة، وهذا التدرج في المنافسة يعطي شركات الإنتاج الزراعي و الصناعي فرصة التكيف وفق المزايا النسبية.
4. سمح البرنامج للدول العربية الأطراف ان ترتبط باتفاقيات للتجارة الحرة على أسس ثنائية أو متعددة الأطراف ، سواء ما اقتصر منها على الدول العربية فقط او ما امتد ليشمل كذلك دول غير عربية كالاتحاد الأوروبي، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى راعت الاتفاقية عدم المساس أو عرقلة جهود إقليمية قائمة تسير في الاتجاه ذاته مثل جهود مجلس التعاون الخليجي لدعم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء فيه وتحقق الاتحاد الجمركي لدول الخليج.

[1]- كساي محمد الأمين و ا شعبوني محمود فوزي –المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع وطموح المستقبل – مرجع سابق ص 434

5. راعى البرنامج عند تحديد مفهوم المنتج الوطني وقواعد التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية طبيعة الهياكل الإنتاجية للدول العربية ومدى اعتمادها على الاستيراد من الخارج في توفير بعض مكونات الصناعات القائمة وخاصة ما تعلق منها بالصناعات ذات التكنولوجيا المعقدة بهدف إقرار نسب واقعية للمكونات الوطنية في المنتج النهائي لتطبيق قواعد الإعفاء عليها، مع إقرار آليات واضحة للمراجعة الدورية لقوائم السلع هذه بما يتناسب مع التطور التكنولوجي المتوقع للدول الأعضاء، وبما يسمح لهذه الدول من تكييف اقتصادياتها و الانتقال من مرحلة الى أخرى من مراحل الإعفاء الجمركي في إطار منطقة التجارة الحرة ، وذلك دون إهدار مبادئ الاستقرار في قواعد المنظمة.
6. التطورات الاقتصادية التي تمت في غالبية الدول العربية في العقد الخير ، وخاصة ما تعلق منها بالإصلاحات النقدية وإقرار قابليته عملاتها للتحويل بشروط ودرجات متفاوتة، الى جانب تطبيق برنامج الإصلاحات الهيكلية ، وتوسيع دور القطاع الخاص، وإقرار التشريعات الضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مما يهيئ المناخ الاقتصادي العام في هذه الدول لتفعيل اقتصاديات السوق وانسياب المعاملات المالية و التجارية.
7. ساهم في إنشاء عدة مؤسسات مالية عربية في الفترة الأخيرة كبرنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي وغيره في توفير قدر اكبر من المعلومات التجارية عن الأسواق العربية و إمكانياتها وإتاحتها للمصدرين العرب، وهو ما لم يكن متوفرا بذات القدر من قبل، مما ساهم في عقد ملتقيات لرجال الأعمال العرب، وزيادة مساهمة الشركات العربية في المعارض التي تعقد في دول المنطقة.[1]

**المطلب الثاني: أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**

تتمثل أهداف هذه المنطقة في :

1. تنمية العلاقات الاقتصادية و التجارية ما بين الدول العربية.
2. تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية.
3. تنمية العلاقات الاقتصادية و التجارية مع العالم الخارجي.

[1]- صلاح الدين حسن السيسي – الاتحاد الأوروبي و العملة الاوروبية الموحدة "اليورو" ، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح – مرجع سابق ، ص ص ،96،97 .

4. وضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية الدولية.[1]
5. إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج و تتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة.
6. توفير فرص العمل للعمالة المحلية وتخفيف حدة البطالة.
7. زيادة حصيلة الدول من النقد الأجنبي من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة.
8. تحقق رؤوس الأموال و المشروعات العاملة فوائد كبيرة من الإعفاءات و المزايا، خاصة الإعفاءات الجمركية، و إعفاءات الضرائب التي لا تتوافر للمشروعات الي تعمل خارج هذه المناطق الحرة.
9. الاستفادة من البنية الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات في المناطق الحرة.
10. زيادة الأرباح الإجمالية للمشروعات من خلال توسيع نشاطها للعمل في المناطق المغذية و المتكاملة مع نشاطها الأساسي في هذه المناطق.[2]

كما تبرز الأهداف و النتائج المستوحاة من إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من التأكيد المتعاظم لأهمية مدخل التجارة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي سعيا لإقامة سوق عربية واسعة تنصهر فيها القيود و الحدود ، ويمكن من خلالها توفير السلع و الخدمات لجميع القطاعات المستهلكة في الدول العربية بما يحقق زيادة تحرير التجارة العربية البينية بدلا من التبعية التجارية ، وما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية بعيدة المدى حيث يمكن للتجارة العربية أن تقوم بدور المحرك للنمو لبقية القطاعات وقاطرة للاستثمار بحيث تصبح المنطقة العربية جاذبة للاستثمار العربي و الأجنبي، فضلا عن نقل وتوطين التكنولوجيا، و الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم نظرا للوفورات المتولدة ، و ارتفاع الكفاءة الإنتاجية، وتوسيع حجم الإنتاج و بالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي ، ودعم القدرة التنافسية للإنتاج العربي داخل و خارج السوق العربية، ويتطلب تحقيق هذه المنطقة انجاز المهام التالية:

- معالجة الإغراق و الاختلال في ميزان المدفوعات.
- وضع برنامج سنوي لتخفيض الرسوم والضرائب المختلفة.
- وضع جدول المواسم الزراعية للدول العربية الأعضاء.

[1]- كمال رزيق و فضيلي عبد الحليم ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حلم او واقع ،التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، مرجع سابق، ص 365

[2]- باشي احمد ، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة- مرجع سابق ص ص 152-153

- إيجاد جهاز لفض النزاعات فيما بين الدول الأعضاء.
- العمل بشرط قواعد المنشأ و الفترة الزمنية طبقا لما يقرره المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بجامعة الدول العربية.[1]
- التوسع في اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري.
- الربط بين تلك الاتفاقية وبين السوق العربية المشتركة.[2]

**المطلب الثالث: مقومات قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**

هناك مجموعة من المقومات الضرورية لإنجاح فكرة إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،نذكر منها شروط أساسية وشروط موضوعية:

أ -**الشروط الأساسية:** و التي تتمثل في:

- **توفر الإرادة السياسية** لتفعيل العمل العربي المشترك ( حيث ان عملية التكامل الاقتصادي عملية سياسية واقتصادية في أن واحد) والذي عبرت عنه قمة القاهرة سنة 1996، بالإجماع على ضرورة التعاون الاقتصادي العربي.[3]
- **السند القانوني لمنطقة التجارة الحرة:** وهو عنصر متوفر في منطقة التجارة الحرة العربية، حيث أنها تستند إلى اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة في إطار جامعة الدول العربية سنة 1981 ، وهذه الاتفاقية تعتبر الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهذا الايطار القانوني يعتبر ملزما للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة.
- **البرنامج الزمني لإقامة التجارة الحرة:** يعتبر وجود برنامج زمني لأي منطقة تجارة حرة أمرا ضروريا للاعتراف الدولي بها وخاصة من قبل منظمة التجارة العالمية، وبرنامج المنطقة يمتد إلى حدود سنة 2005 وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية و الضرائب و الرسوم ذات الأثر المماثل بنسبة 10% سنويا.
- **الإطار المؤسسي الفاعل:** لا بد من وجود إطار مؤسسي للإشراف على تنفيذ التزامات الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، وفض المنازعات التي تنشا في هذا المجال، ويعتبر المجلس الاقتصادي و

[1]– صلاح الدين حسن السيسي ،الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" ، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح ، مرجع سابق، ص 99

[2]– موسى رحماني ، التكامل العربي بين خيار التخصص او الاندماج، مرجع سابق ص 13

[3]- كمال رزيق و فضيلي عبد الحليم ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حلم او واقع ، مرجع سابق ص 367

الاجتماعي جهة الإشراف الرئيسية على تنفيذ منطقة التجارة، ويساعده في ذلك عدد من اللجان و الأجهزة.

**ب- الشروط الموضوعية:** والتي تشكل مناخا ملائما إنجاح المنطقة، ويمكن إيجازها في:

- وجود نظم اقتصادية تقوم على الحرية الاقتصادية و إكمال آليات السوق، حيث يمكن لآليات السوق ان تعمل على تحقيق التخصص الإنتاجي، وتقسيم العمل بين الدول العربية على أساس ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية وتنافسية.
- توفر إنتاج سلعي قابل للتداول ، يعني ذلك ان الدول العربية التي تمتلك قواعد إنتاجية متنوعة زراعية وصناعية تنتج كميات كبيرة من السلع تفوق حاجات الطلب المحلي لكل دولة الآمر الذي يجعل تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة أكثر سهولة من الماضي.
- تقارب مستويات التطور الاقتصادي ، وذلك لان الدول التي تتقارب فيها مستويات التطور الاقتصادي تتوزع مكاسب التكامل فيما بينها بشكل متقارب وأكثر عدالة ، وتعتبر الدول العربية متقاربة فيما بينها من حيث التطور الاقتصادي بسبب التقارب في مستويات البحث العلمي و التكنولوجي ، ومستويات تراكم رأس المال، وهو ما يسهل عملية التخصص الإنتاجي ، وإعادة توزيع الموارد بين الدول العربية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عند قيامها.[1]
- التطورات الاقتصادية التي تمت في غالبية الدول العربية في العقد الأخير ، وخاصة ما تعلق منها بالإصلاحات النقدية وإقرار قابلية عملاتها للتحويل بشروط ودرجات متفاوتة، إلى جانب تطبيق برنامج الإصلاحات الهيكلية ، وتوسيع دور القطاع الخاص، و إقرار التشريعات الضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يهيئ المناخ الاقتصادي العام في هذه الدول لتفعيل اقتصاديات السوق وانسياب المعاملات المالية و التجارية.
- ساهم إنشاء عدة مؤسسات مالية عربية في الفترة الأخيرة كبرنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي و غيره في توفير قدر اكبر من المعلومات التجارية عن الأسواق العربية وإمكانياتها و

[1]- كمال رزيق و افضيلي عبد الحليم ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حلم او واقع ،التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية ، مرجع سابق، ص ص 367 368.

إتاحتها للمصدرين العرب ، و هو ما لم يكن متوفرا بذات القدر من قبل ،مما ساهم في عقد ملتقيات لرجال الأعمال العرب ، وزيادة مساهمة الشركات العربية في المعارض التي تعقد في المنطقة.[1]

## المبحث الثاني: التحديات و العقبات وبعض التوصيات لتنمية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية

على الرغم من توفر عدة مقومات يمكن ان تؤدي إلى نجاح مشروعات التكامل الاقتصادي العربي الا أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تواجه جملة من التحديات و العقبات تقف عائقا أمام تنميتها وتفعيلها

### المطلب الأول : تحديات إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى:

يثير إقامة المنطقة عددا من التحديات للدول العربية الأعضاء وهي تسعى نحو التكامل الاقتصادي العربي المنشود، ويتمثل أهمها في مايلي:

- ان منطقة التجارة الحرة العربية تمثل الحد الأدنى للآمال العربية نحو التكامل.
- ضعف عناصر التكامل الاقتصادي العربي حاليا مثل :ضعف التدفقات الاستثمارية العربية او الأجنبية للمنطقة
- ضعف دور القطاع الخاص في تسيير التجارة و تنميتها و بالتالي عدم الاهتمام بمعايير الكفاءة و السوق
- عدم وجود أسواق مالية عربية كفؤة ومتكاملة فضلا عن تبعيتها للخارج
- الخلل الهيكلي في تكامل الموارد مما يعني صعوبة تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي عربي.[2]
- أدى تخلف الهياكل الحالية للاقتصاديات ( الهياكل الإنتاجية ) إلى عدم القدرة عل ى المبادلات التجارية البينية فالذي يؤدي إلى نمو التبادل التجاري البيني ليس فقط إزالة القيود الجمركية و غير الجمركية المفروضة على تبادل السلع بقدر ما هو نوع التخصص الإنتاجي الذي تقوم عليه الاقتصاديات العربية.
- عدم الجدية و الحرص على تطبيق توصيات المؤتمرات ، فقمة عمان 1980 تثبت عدة توصيات هامة تضمنت آليات جديدة للتكامل الاقتصادي من خلا ل خطة للمشروعات القطاعية الإنتاجية ضمن تصور شامل يركز على الجانب الإنتاجي و ليس الدخل التبادلي التقليدي ،

[1]– صلاح الدين حسن السيسي – الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" ، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح – مرجع سابق، ص 97

[2]– نفس المرجع، ص ص100 ،101

الا ان هذه التوصيات و كغيرها من توصيات المؤتمرات التي سبقتها و التي تلتها لم تخرج الى حيز التنفيذ، كذلك الأمر بالنسبة للتوصيات المتعلقة بالأمن الغذائي.

- غياب وجود سلطة فوق قطرية ملزمة للأقطار العربية.
- النقص الشديد في الخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربي مثل النقل و الاتصالات والمعلومات و التسويق.....الخ.[1]
- غياب ضمان تعاون الدول العربية كوحدة واحدة مع العالم
- غياب الدراسات لتقييم النتائج المتوقعة لمنظمة التجارة العالمية على مستوى الإنتاج أو الاستثمار على غرار الدراسات الجارية في الدول المتقدمة
- بروز العامل السياسي و مساهمته في ضعف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية نظرا لكونها نشأت أساسا في اللجان السياسية في جامعة الدول العربية و ليس في المجلس الاقتصادي.
- إن هذه المنطقة لا تمثل المدخل الوحيد لتلاقي سلبيات تحرير التجارة الدولية، بل توجد مداخل أخرى مثل التكامل الاقتصادي الإنتاجي او على مستوى التكنولوجيا[2]
- ضعف حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، ، رغم اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات العربية البينية و إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ضد المخاطر السياسية،وإصلاح المنظومة القانونية لجذب المزيد من الاستثمار، كل ذلك لم يفلح في سد الفجوة بين الموارد المحلية ،ومستويات الاستثمارات المستهدفة.[3]

**المطلب الثاني:معوقات إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى**

رغم الايجابيات و المقومات التي سبق ذكرها هناك مجموعة من الصعاب و المعوقات لتي تواجه إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى نذكر منها:

- إصرار العديد من الدول العربية على فرض قيود غير جمركية على كثير من السلع ، و على حماية النظام الزراعي بصفة خاصة عن طريق الحظر على استيراد المنتجات الزراعية.

[1]– كساي محمد الامين و شعبوني محمود فوزي ،المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع وطموح المستقبل ، مرجع سابق ص 436

[2]– صلاح الدين حسن السيسي – الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" السوق العربية المشتركة الواقع والطموح مرجع سابق ص 101

[3]– كساي محمد الأمين و شعبوني محمود فوزي ، نفس المرجع، ص437

- التعسف في تطبيق الاشتراطات الخاصة بقواعد المنشأ للسلع و المنتجات العربية.
- انخفاض فعالية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لعدم اشتمالها على جميع الأقطار العربية 15 قطرا من 22 في عام 2001 .[1]
- عدم توافر بنية أساسية جيدة تربط بين الدول العربية.
- تماثل هياكل الإنتاج.
- عدم وجود الإدارة السياسية.
- القيود النسبية على التجارة الخارجية[2]
- ضعف بعض المقومات:وسائل النقل، و الاتصالات، وضمان الاستثمارات.
- الواقع الراهن للتجارة العربية البيئية وضالة حجمها،واستمرار بقاء الدول العربية على هامش النظام التجاري بنسب متواضعة جدا من حجم التجارة العالمية السلعية و تركز صادراتها في النفط ومشتقاتها.
- التدخل الحكومي في إدارة اقتصاديات الدول العربية، وفي عمل السوق بشكل زائد الى جانب تناقص معدلات النمو الاقتصادي و الاعتماد على استيراد الغذاء ، وعدم وجود قاعدة صناعية قوية ،و الاعتماد على التجارة مع الدول الصناعية بشكل أساسي.
- غياب الديمقراطية و الاختلافات الجوهرية بين الأنظمة السياسية العربية.
- الاختلالات الهيكلية في البنية التحتية الاقتصادية للدول العربية.
- عدم التنسيق بين السياسات العربية الاقتصادية.[3]
- تفجر بؤرة التوتر في الشرق الأوسط، حيث وضعت الحرب الأمريكية على العراق ،و التصعيد الأمني الصهيوني على الشعب الفلسطيني،الأنظمة السياسية و الاقتصادية على المحك.
- إن العديد من الدول تشوبها الخلافات السياسية حول العديد من القضايا العالقة، وهي في الواقع خلافات ورثها الاحتلال الغربي للوطن العربي،فما أن يعقد اجتماع لبحث قضايا التخلف و التنمية في الوطن العربية ضرورات التكامل و الاتحاد إلا و تطفو الخلافات الى السطح لتعكر صفو الاجتماع.

[1]- موسى رحماني ، التكامل العربي بين خيار التخصص او الاندماج، مرجع سابق ، ص 14

[2]- فؤاد ابو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، مرجع سابق ، ص 11

[3]- كمال رزيق و فضيلي عبد الحليم – منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حلم او واقع ، مرجع سابق ص 372

- قلة السلع المنتجة و التماثل الكبير بين ما ينتج في البلدان العربية،وهو نتاج سياسة الإحلال محل الواردات التي تم تبنيها في إقامة الصناعات العربية،أضف إلى ذلك تطبيق سياسات حماية شديدة للصناعات المنشاة محليا و التي أثرت على جودة و مواصفات المنتجات المنافسة خارج الحدود الوطنية.
- كثرة الاستثناءات فيما يخص السلع التي يتم تداولها داخل المنطقة العربية.[1]
- انتشار جغرافي واسع للدول العربية وإشرافها على مناطق بحرية أربعة:المحيط الأطلسي،غرب المتوسط، شرق المتوسط،البحر الأحمر،بحر العرب،و الخليج العربي مما يضع عبء على النقل بصفة عامة و النقل البحري خاصة لتحقيق الاندماج والتكامل.
- نقص طرق النقل الجالبة بين أنحاء السوق العربية من سكك حديدية، خطوط بحرية، موانئ، انهار، قنوات مائية وطرق برية للشاحنات.
- تباين الأنظمة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية المتميزة عن بعضها البعض وهذا يعيق إقامة خطة مشتركة لقيام سوق حرة عربية، ويصعب إيجاد شبكة نقل متكاملة ذات كفاءة.[2]
- اعتماد اغلب الدول العربية في عملياتها التجارية على الخارج ( تصديرا و استيرادا)، إذ أن الصناعة العربية ضعيفة بالمقارنة مع باقي دول العالم، خاصة المتقدم منه،فهي تحصل على المنتجات الصناعية من هذه الدول نظرا لافتقار السوق العربية لمثل هذه المنتجات،كما ان صادرات بعض الدول العربية هي مواد أولية كالنفط والحديد وهي منتجات يتعذر زيادة صادراتها منها إلى الدول العربية الأخرى من خلال التخفيضات الجمركية. وهو ما يفسر ربما ضعف نسبة التجارة البينية بين الدول العربية.[3]
- حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة من خلال جذب هذه الكوادر للعمل بالمصانع داخل هذه المناطق لارتفاع الأجور بها.
- تركيز الاستثمارات الأجنبية داخل هذه المناطق بسبب المزايا التي تقدمها، مما يحرم الاقتصاد القومي من تدفق بعض هذه الاستثمارات الى داخله.
- وجود فرص لاستخدام هذه المناطق للتهريب دون مراعاة منشأ هذه السلع من الإعفاءات المتبادلة بين دول التكتل.

---

[1]– كساي محمد الأمين و شعبوني محمود فوزي ، المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع وطموح المستقبل ، مرجع سابق ص ص،435 436

[2]– حملاوي ربيعة – معوقات التكامل الاقتصادي العربي ودور قطاع النقل البحري في تحقيقه ، التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية–الاوروبية ، مرجع سابق ، ص 238

[3]– كساي محمد الامين و اشعبوني محمود فوزي ، نفس المرجع، ص،435

- قد تتحول بعض هذه المناطق من التصدير إلى خارج الدولة إلى تهريب السلع إلى داخل الدولة ، مما يضر بالإنتاج المحلي المماثل، ويضيع بعض الموارد الجمركية و الضرائب على خزينة الدول.
- صعوبة معالجة وضع السلع المنتجة داخل هذه المناطق عند قيام الدولة بالدخول في تكتل اقتصادي مع دول أخرى،حيث يتم استبعاد هذه السلع من الإعفاءات المتبادلة بين دول التكتل.[1]

**المطلب الثالث: مقترحات وتوصيات لتنمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**

عموما تعتبر منطقة التجارة الحرة تحدي كبير وخطوة هامة وأساسية في مسار التكامل الاقتصادي العربي، وذلك على غرار التكامل الاقتصادي الأوروبي، لذلك يجب ان تبذل حكومات هذه البلدان جهودا مضنية وشاقة في سبيل استكمالها و الارتقاء عاليا في درجات التكامل الاقتصادي لذا ارتأينا أن نصوغ في هذا الخصوص جملة من المقترحات تكون مفيدة وهي على النحو التالي:

1 – السعي إلى بتر العلاقة الموجودة بين الخلافات السياسية و القضايا الاقتصادية ولو انه كان من العسير فصل هذه عن تلك الا انه و لضرورة الموقف يجب ان تحسم هذه القضية لصالح شعوب الأمة.

2 – محاولة إيجاد سلطة فوق قطرية، وهذا على منوال المفوضية الأوروبية، تكفل اتخاذ قرارات حازمة و ملزمة،وهذا طبعا يستلزم تقديم تنازلات جماعية من مختلف الأقطار في حدود معقولة مبنية على تغليب المصالح الجماعية المشتركة.

3 –محاولة بناء نظام معلومات فعال يوفر كل المعلومات و البيانات المتعلقة بالأسواق، المؤسسات التصديرية، مختلف الخدمات المتعلقة بالتجارة على المستوى العربي من نقل، تخزين، تعبئة ، تغليف،ترويج،.....الخ وهذا يستدعي طبعا تحديث أنظمة الاتصالات الالكترونية و تخفيض تكاليف استعمالها.

4 –محاولة تحديث وعصرنه القطاعات المساهمة في العمليات التجارية البينية من بنوك، مؤسسات التامين،مؤسسات الشحن،وذلك بتبسيط إجراءات عملها وتوحيد أنماطها في كل الأقطار.

5 –استخدام أساليب التجارة الالكترونية، ومحاولة الاستفادة من المزايا التي قد تتيحها سواء بالنسبة للمؤسسات، الحكومات أو الأفراد.

6 –محاولة العمل على تقريب وجهات نظر رجال الأعمال و المستثمرين العرب، وتشجيعهم على اخذ زمام المبادرة في تنمية التبادل التجاري العربي البيني، وتعزيز قيام مشروعات مشتركة بين رجال الأعمال و

[1] – باشي احمد ، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة، مرجع سابق ص 153

المستثمرين العرب،واجتذاب رؤوس الأموال المغتربة الى الوطن القومي بما يكفل خدمة الاقتصاد المادي و المعنوي.

7 -تشجيع بحوث التسويق التي تهتم بتجارة السوق العربية ومتطلباتها وكيفية مجابهة المنافسة الأجنبية وأحداث وتعزيز الجودة لمختلف المنتجات السلعية والخدماتية التي يتم إنتاجها وتداولها داخل وخارج الوطن العربي.

8 -العمل على إقناع الدول العربية غير المنظمة لمنطقة التجارة للانضمام و السعي قدما نحو إنشاء اتحاد جمركي عربي.[1]

9 -يجب الاستفادة من الفرص التي يوفرها النظام التجاري في ظل الاتفاقيات ( الجات و منظمة التجارة العالمية) التي ستشرف على عالم اقتصادي يقوم على تحرير التجارة الدولية من القيود ،و الاعتماد على آلية السوق ، الأمر الذي يحفز الدول العربية الأعضاء بالمنظمة على الاهتمام بقطاعاتها التصديرية و تعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية و بما يمكن من الاستفادة من الاستثناءات الواردة في تلك الاتفاقيات خاصة شرط الدولة الأولى بالرعاية للتجمعات الاقتصادية عموما، و المناطق الحرة خصوصا.

10 -التقارب في نظم إدارة الاقتصاديات العربية و تنفيذ معظمها برامج إصلاحات اقتصادية واسعة مما قد يساهم في تهيئة المناخ الملائم لمشاركة في كافة القطاعات في برامج التنمية الشاملة بصورة فعالة.

11 -استغلال وجود وقامة العديد من المؤسسات المالية الداعمة لتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية مثل: برنامج تمويل التجارة العربية،و برنامج ضمان وائتمان الصادرات.

12 -العمل على التطور في قطاع المعلومات التجارية و إتاحتها للمصدرين العرب مما يسهل مهمة التعرف على السوق العربية و احتياجاتها، إضافة إلى المعلومات التي توفرها نقاط التجارة الدولية الموجودة في بعض الدول العربية.

13 -تحفيز آلية المتابعة المستمرة و الدقيقة التي حددها البرنامج التنفيذي.[2]

14 -تهيئة المناخ الملائم للاستثمار العربي ، وخاصة بالنسبة لتوفير الضمانات المختلفة للأموال العربية داخل المنطقة العربية وقد جاء إبرام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية وقبلها إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تطبيقا عمليا لتوفير هذا المناخ.

[1]- محمد الامين و شعبوني محمود فوزي ، المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع وطموح المستقبل ، مرجع سابق ص،437

[2]-- صلاح الدين حسن السيسي ، الاتحاد الأوروبي و العملة الاوروبية الموحدة "اليورو" ، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح مرجع سابق ص 100

15 –تشجيع الاستثمار في القطاعات التي تحددها الجهات العربية المختصة في الوطن العربي عن طريق إيجاد الترتيبات و النظم التي تكفل تشجيع مساهمة الأفراد و الهيئات .

16 –أهمية المطالبة بهيكلة جديدة لمؤسسات و أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تتولى مهمة التخطيط و الإشراف على إجراءات التكامل الاقتصادي.[1]

## المبحث الثالث:منطقة التجارة الحرة العقبة بالأردن :

بدا إنشاء المناطق الحرة بالدول العربية عن طريق المستعمرين حيث أن أول منطقة حرة أنشئت بمصر ببور سعيد و اليمن كانت بواسطة الاحتلال الانجليزي، و بالطبع كانت مناطق تحتل مواقع جغرافية لها أهمية تجارية تجعلها متميزة عالميا.

وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد الدولي حاليا يوجد 12 دولة عربية لديها مناطق حرة هي الأردن، الإمارات، تونس، السودان، سوريا، العراق، الكويت، ليبيا، لبنان، مصر، المغرب، واليمن.[2]

ويعود التوجه لإنشاء المناطق الحرة بالدول العربية لعدة أسباب أهمها الاتجاه العام لهذه الدول نحو التحرر الاقتصادي مثلما يتبين ذلك من إلغاء القيود التنظيمية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية و الحد من الحواجز الجمركية والمزيد من الخصخصة.

ايضا التوسع السريع في التجارة الحرة ويشمل ذلك الاتفاقيات بشان التعريفات الجمركية و التكتلات الاقتصادية[3]

### المطلب الأول: ماهية المنطقة الحرة العقبة بالأردن:

حرص الأردن على إقامة المناطق الحرة على أراضيه ، التي أسهمت العديد من العوامل في نجاحها كوجود الأردن في قلب منطقة الشرق الأوسط وما تتمتع به من استقرار سياسي و امني، وظروف المناخية الملائمة ،؟توفر العمالة الرخيصة ،التسهيلات الخدمية و البنية التحتية.[1]

[1]– سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة، مكتبة مدبولي ،2004 الطبعة الثانية ، ص، ص 110، 106

[2]– التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015 الفصل الثامن التجارة الخارجية

[3]– علي اشتيان المدادحة ، المناطق الحرة المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ، الأردن 22/20 سبتمبر2004 ، ص 791

تقوم مؤسسة المناطق الحرة التي تعتبر إحدى المؤسسات الحكومية الاستثمارية ذات الاستقلال المالي و الإداري تابعة لوزارة المالية، بالإشراف على المناطق الحرة الأردنية.

**الفرع الأول:** ميناء العقبة:

هو أول منطقة حرة أنشئت بالأردن سنة 1973 وهو منطقة حرة صغيرة أقيمت لتنمية المبادلات التجارية الدولية وخدمة و تجارة الترانزيت حيث بلغت مساحتها 2195 دونما والتي كانت موزعة على ستة مواقع ضمن حدود منطقة العقبة، موقع البناء 19 دونما مقام عليها مبنى إدارة المنطقة بالاظافة إلى مستودعي تخزين البضائع، موقع المقص بمساحة 241 دونما يشتمل على ساحات ومستودعات لاستقبال البضائع، موقع ساحة المطار بمساحة 1625 دونما، موقع العائم 10 دونما بميناء الحاويات مخصص لغابات تخزين البضائع التي ترد للمنطقة الحرة ضمن حاويات مغلقة، موقع مخازن التبريد 50 دونما، موقع الشاطئ الجنوبي 250 دونما وهي مؤجرة لشركة العقبة الدولية للمواشي. وقد تم تحويل العقبة سنة 2000 الى منطقة اقتصادية خاصة.[2]

**الفرع الثاني: الإعفاءات و الحوافز التي تقدمها المناطق الحرة بالأردن:**

– إعفاء أرباح المشروع من ضريبة الدخل و الخدمات الاجتماعية لمدة 12 سنة تبدأ من سنة التصدير، ويستثنى من هذا الإعفاء أرباح مشاريع التحرير التجاري للبضائع التي توضع الاستهلاك المحلي.

– إعفاء رواتب الموظفين غير الأردنيين العاملين في المشروعات التي تقام في المناطق الحرة من ضريبتي الدخل و الخدمات الاجتماعية.

– إعفاء البضائع المستوردة للمنطقة الحرة او المصدرة منها لغير السوق المحلي من الرسوم الاستيرادي ة و الرسوم الجمركية و سائر الضرائب و الرسوم المترتبة عليها.

–إعفاء الأبنية والإنشاءات العقارية التي تقام هناك من رسوم الترخيص ومن ضريبتي البنية و الأراضي.

[1]– لبعل فطيمة– المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية– مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية 2011،2012 ص139

[2]- نفس المرجع ،ص 140

– السماح بتحويل رأس مال المستثمر من المناطق الحرة و الأرباح الناشئة عنه الى خارج المملكة وفقا للأحكام المعمول بها.[1]

– إعفاء منتجات المشروعات الصناعية في المناطق الحرة عند وضعها للاستهلاك في السوق المحلية من الرسوم الجمركية، في حدود قيمة المواد و التكاليف و النفقات المحلية الداخلة في صنعها.

**المطلب الثاني : أنواع المناطق الحرة بالأردن**

تنقسم المناطق الحرة بالأردن إلى قسمين:

ا – **المناطق الحرة العامة:**

إضافة إلى المنطقة الحرة العقبة يوجد بالأردن المناطق الحرة العامة حاليا التالية:

- **المنطقة الحرة الزرقاء:** أنشئت سنة 1983 في شرق مدينة زرقاء على شبكة طرق الدولية التي تربط الأردن بالدول المجاورة عن طريق مؤسسة المناطق الحرة الأردنية وقد خصص لها 5,2 الف دونما، وتشمل الأنشطة التجارية التالية،تخزين البضائع و تخزين السيارات و عرضها ، أما الأنشطة الخدمية فتشمل على شركات تخليص البضائع و شركات المناولة و البنوك و المطاعم و خدمات الاتصال المختلفة أما النشاط الصناعي فتشتمل الصناعات الغذائية ، ألبسة، قطاع غيار،معدات زراعية، مواد البناء ، أثاث منزلي.
- **المنطقة الحرة سحاب** :في منتصف عام 1997 تم افتتاحها على ارض مساحتها 62 دونما في مدينة سحاب الصناعية لخدمة المستثمرين فيها لتخزين المواد الأولية أو منتجات للصناعات العاملة في المدينة الصناعية وتشمل أيضا المنطقة على صناعة الكواشف الطبية.[2]
- **المنطقة الحرة كرك :** تم إنشاء المنطقة سنة 2001 بمساحة 143 دونما وتقع داخل مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية وقد باشرت العمل في الربع الأخير من سنة 2003، كما تقوم هذه المنطقة بتنظيم الرقابة على أنشطة المناطق الحرة الواقعة في إقليم الجنوب.

[1]– جمال جويدان الجمل ، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الاكاديمي ، الطبعة الاولى ،عمان ،2006، ص 230

[2]– لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، مرجع سابق، ص 140.

- **المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي** :تم افتتاح المطار عام 1998 بمساحة 20 دونما وتم توسعته سنة 2003 ليصل الى35دونما وذلك لتخزين البضائع المارة عبر المطار كما تقوم هذه المنطقة بتنظيم و الرقابة على أنشطة المناطق الحرة الخاصة في المطارات المدنية.
- المنطقة الحرة الكرامة: تم افتتاح المرحلة الأولى من هذه المنطقة التي تقع على الحدود الأردنية-العراقية في نهاية سنة 2004 بمساحة 500 دونما وتبلغ مساحتها الإجمالية 15 الف دونما كمناطق حرة عامة و خاصة[1]

**ب –المناطق الحرة الخاصة بالأردن:**

بدا إنشاء المناطق الحرة الخاصة بالأردن تنفيذا لتوجه الحكومة بتفعيل دور القطاع الخاص المحلي و الأجنبي وإسهامه في عملية التنمية المستدامة وبذلك تم الترخيص لعدد من المناطق الحرة الخاصة العاملة في مختلف الأنشطة الاقتصادية وهي: الشركة الأردنية الهندية للكيماويات، شركة الحجازي و غوشة للأغنام، وشركة عبر الأردن للمواشي.

وهناك تسعة مناطق حرة خاصة في المطارات الأردنية هي: شركة الأسواق الحرة للمطارات الأردنية، الشركة الأردنية لترميم محركات الطائرات، الشركة الأردنية لصيانة الطائرات،الشركة الأردنية لتموين الطائرات،شركة الأردنية لصناعة وتطوير الطائرات و الشركة الأردنية لأنظمة الطيران، الشركة الأردنية للشحن الجوي، شركة سيبر.

ومناطق خاصة أخرى مثل شركة برومين الأردن، شركة معبر الأردن لمشاريع متعددة، مركز عبد الله الثاني للتصميم والتطوير،وشركة المدينة الإعلامية الأردنية.[2]

**المطلب الثالث: المشكلات التي تواجه المناطق الحرة في الدول العربية:**

تعاني المناطق الحرة بالدول العربية من العديد من المشكلات التي تمنعها من اللحاق بالمناطق الحرة العالمية التي ساهمت بشكل فعال في ترقية صادرات الدول المضيفة لها و من اهم هذه المشكلات ما يلي:

[1]– محمد قاسم الخاصونة، الاستثمار في المناطق الحرة ، دار الفكر ، الأردن، 2010، ص ص 116 117.
[2]- محمد قاسم الخاصونة ، نفس المرجع ،ص ص 117،118

1 دونما يساوي 1000 م2

– التعقيدات الإدارية و البيروقراطية التي تعرقل حركة الاستيراد والتصدير و إعادة التصدير في العديد من المناطق الحرة في المنطقة.

– تكرار صدور قرارات جمركية مفاجئة تربك المستثمرين والتجار و ترفع نسبة المخاطر على استثماراتهم.

– ضعف التنسيق بين إدارات و مؤسسات المناطق الحرة من جهة والمستثمرين فيها من جهة أخرى،خاصة في مجال القوانين و اللوائح السارية و التي تؤثر سلبا على مصالح المستثمرين.

– عدم اكتمال البنية الأساسية و الخدمات في بعض المناطق الحرة مثل الكهرباء ، والماء و الهاتف.

–ارتفاع بدلات التخزين والرسوم المباشرة و غير المباشرة ورسوم أجور الموانئ البحرية وتكاليف الحراسة الخاصة للمنشئات داخل بعض المناطق التي يترتب على المستثمر توفيرها.

–عدم انتظام الشحن البحري لإيصال صادرات المناطق الحرة الى الأسواق الاستهلاكية في الوقت المناسب.

–عدم اعتراف معظم الدول العربية بالمنتج في المنطقة الحرة كمنتج وطني للدولة المقيمة للمنطقة الحرة واعتباره منتجا أجنبيا عنها مما يؤدي الى عدم الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة مع هذه الدول محل التبادل التجاري.[1]

1- لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، مرجع سابق، ص144

## خلاصة الفصل

رغم جهود ومحاولات الدول العربية للتميز و الاستقلال الاقتصادي من خلال إقامة مناطق تجارة حرة عربية في إطار عمل تكاملي تنسيقي مع توفير شروط تكنولوجية إلا أن هذه المناطق لازالت تعاني الى حد الآن من جملة من المعوقات الاقتصادية و السياسية التي تحول دون تنميتها. فالوطن العربي أمام تحديات كبيرة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية و التنموية، وتحديات البقاء في التكتلات الاقتصادية . ولرفع التحدي فانه لا خيار أمام الدول العربية إلا أن تسعى بكل جهودها من اجل إنجاح هذا المشروع تحقيقا لمصالحها القطرية والعربية.

# الخاتمة العامة

كان القصد من وراء هذا البحث هو التعرف على دور التجارة البينية في تعزيز وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

فالمنطقة العربية تتوفر على دواعي ومقومات التكامل الاقتصادي وهي كفيلة لوحدها بتحقيق ذلك ، وبناء كتلة اقتصادية متماسكة رغم تدني مستوى أداء اقتصادياتها على الساحة الدولية ففي ظل الأوضاع العالمية تبرز الحاجة الملحة لتكثيف الجهود والمحاولات لتحقيق تكامل اقتصادي عربي قوي وفعال ، حيث يواجه الاقتصاد العربي منذ مطلع التسعينات ضغوط أو تحديات خارجية ذات أبعاد وتأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، وتتولى حركة الضغوط والتحديات مجموعة من الدول الصناعية الكبرى فقد أصبح العالم اليوم يعج بالتكتلات الاقتصادية التي أصبح كل منها يريد أن يسيطر ويحتكر على أساليب التنمية ويجعلها في خدمة الدول الأعضاء فقط ، لأنها توجد فيها سوق كبرى للتجارة البينية الحرة تقريبا من جميع القيود وبالتالي تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء ، وفي نفس الوقت تمثل هذه التكتلات للدول غبر الأعضاء فيها تحديا ومنافسة كبيرة فحرص الدول المتقدمة في وجودها ضمن اكبر قدر من التكتلات من اجل حماية مصالحها الاقتصادية ، هو ما جعل إقامة تكتل عربي أمرا حتميا أمام الدول الغربية ، ومن هذا المنطلق تظهر أهمية أحياء التكامل الاقتصادي العربي من جديد ، عن طريق تشجيع وتنمية مداخله خاصة مدخل التجارة البينية والعمل على تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لكي تكون نقطة الانطلاق لتحقيق تكامل اقتصادي عربي ونقطة قوة عند الاندماج ، وعليه حاولنا من خلال فصول بحثنا المختلفة التوصل إلى مجموعة من الفرضيات التي على أساسها يمكن تقديم جملة من النتائج والا قتراحات التي نعتقد أنها مفيدة لتفعيل التجارة البينية من خلال تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي . وفي الأخير قمنا بتقديم أفاق الدراسة.

**اختبار الفرضيات:** وتبعا لما تم ذكره فان اختبار الفرضيات هو على النحو التالي:

**الفرضية الأولى:**

التكامل الاقتصادي هو عملا إراديا من قبل دولتين او أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية ، وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها كما انه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية عامة ، مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو .

**الفرضية الثانية :**

لم تحقق محاولات التكامل الاقتصادي العربي نجاحا لأسباب عديدة منها تخلف الهياكل الحالية للاقتصادية، عدم التخصص الإنتاجي و الإرادة السياسية.

**الفرضية الثالثة :**

يعتبر مجال تحرير التجارة مفتاح التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي فضعف التجارة العربية البينية يعني ضعف المصالح العربية المشتركة.

**الفرضية الرابعة :**

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تحدي كبير وخطوة هامة في مسار التكامل الاقتصادي العربي فهي تعتمد في قيامها على كفاءة نقل التجارة العربية وهذا يتطلب إستراتيجية موحدة لتحقيق وتفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وعمل تكاملي تنسيقي .

**النتائج :**

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية :

1 – يعتبر تنسيق التكامل الاقتصادي في الوطن العربي الخطوة الأولى والأساسية على طريق الوحدة الاقتصادية العربية تلبية لمتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة من اجل النفع المشترك لجميع الدول العربية وتحقيقا للأمن القومي ومواجهة ما تفرزه المتغيرات والتكتلات الاقتصادية الدولية من تحديات سياسية واقتصادية يتعذر مواجهتها والتصدي لها في نطاق كل قطر عربي بمفرده

2 – على الرغم من توفر عدة مقومات يمكن ان تؤدي إلى نجاح مشروعات التكامل الاقتصادي العربي إلا أن تعثر مسيرة التعاون الاقتصادي العربي يعود إلى ضعف وغياب الإرادة السياسية التي تقرر الالتزام بالاتفاقيات وتنفيذ المعاهدات والى جانب ذلك أصبح التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن مهدد بتعطيل مسيرته أو توقفها نهائيا نتيجة التحديات العالمية أبرزها حتمية انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية.

3 – لقد استمر التراجع دون معدل نمو قيمة التجارة البينية العربية في عام 2015 حيث بلغت 8,3 % لتصل نحو 110,0 مليار دولار مقابل 120,0 مليار دولار خلال العام السابق ويرجع ذلك إلى انخفاض كل من الصادرات والواردات البينية بنحو 9.0% و 7.7% على التوالي لتبلغ 108.1مليار دولار خلال عام 2015 مقارنة مع نحو 118.1 مليار دولار خلال عام 2014.

4 – تعتبر منطقة التجارة الحرة الكبرى أداة مهمة لزيادة حجم التبادل بين الدول العربية ، فهي تدعم العمل العربي المشترك و تعزز التجارة العربية البينية وتساهم في تقدم التكامل العربي وتحقيق التنمية الاقتصادية للدول العربية مما يجعلها بموقف أفضل أمام التحولات الاقتصادية العالمية.

**الاقتراحات:**

بعد الدراسة التي قمنا بها و النتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات ندرجها في ما يلي:

1 -لا بد من توفر القناعة والإرادة والسياسة الحازمة لدى الأنظمة العربية بأهمية التكامل الاقتصادي، وان عملية التكامل هذه لا يمكن أن تتم بصورة عفوية.

2 -لا بد أن تكون هناك خطة متكاملة على المستوى العربي، بحيث تكون امتداد للتخطيط على المستوى المحلي، ومن خلال ذلك يمكن إرساء دعائم التنمية العربية يصبح فيها التكامل عاملا أساسيا في عملتي التنمية المحلية العربية معا.

3 -لابد من التغلب على معوقات التصدير في الدول العربية بدعم جهود التدريب و التطوير وبحوث التسويق، داخل الصناعات التصديرية بالإضافة إلى دعم الإنفاق الحكومي في مجال البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات المتخصصة للتصدير.

4 -لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية وضمان المستقبل يجب على العرب السعي في تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي العربي.

5 -يجب أن يكون محور عمل الدول العربية في السنوات القادمة التوصل إلى اتفاقية منطقة تجارة حرة عربية كبرى لا تواجه أي معوقات.

6 -التركيز على توفير البنية التحتية اللازمة لإنجاح المناطق الحرة.

7 -الاهتمام بتطوير خدمات النقل والاتصال بالدول العربية.

**آفاق مفتوحة للدراسة:** من خلال النتائج التي توصلنا إليها يمكن صياغة إشكالية مطروحة للدراسة كالأتي:

**"ماهو مستقبل التجارة البينية في ظل التوترات الراهنة في المنطقة العربية؟"**

# قائمة المراجع

❖ **الكتب:**


1. احمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي،اقتصاديات الوطن العربي، دار الميسرا ت للنشر والتوزيع ، عمان 2010
2. أسامة المجذوب ، العولمة و الإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،2001
3. جمال جويدان الجمل ،التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى ،عمان 2006
4. زينب حسن عوض الله ،العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مطابع الامان، بيروت.
5. سامي عفيفي حاتم،التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 2 ،ج2 ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1994
6. سليمان ألمنذري، السوق العربية المشتركة ، مكتبة مدبولي الطبعة الثانية،2004
7. شرف احمد العدلي،التجارة الدولية، السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع،مصر 2006.
8. صلاح الدين السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة "اليورو"،السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتب ،نشر توزيع وطباعة ،2003
9. صلاح الدين السيسي،الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتاب القاهرة، 2003.
10. عادل خليفة، السوق العربية المشتركة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، بيروت ، لبنان ،2001.
11. عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل، ديوان المطبوعات الجامعية 2009.
12. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي ، دار الصفاء للنشر، عمان .2015.
13. عدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية 1983.
14. علي توفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، الطبعة الثانية 2012.
15. فليح حسان خلف، االعلاقات الاقتصادية الدولية،مؤسسة الوراق، الأردن، 2001
16. فؤاد ستيت ، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، جامعة حلوان الدار المصرية اللبنانية للنشر.
17. محسن عمر ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر،دار الفكر العربي، القاهرة 1998.

18. محمد قاسم الخاصونة،الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر ، الأردن ،2010
19. نزيه عبد المقصود مبروك ،التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى.2006.

❖ **الرسائل و الأطروحات الجامعية**

1. بلقاسم طراد،التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي،مذكرة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012
2. خلاف علام، توطين الفوائض المالية للدول العربية ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير ، اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013/2012.
3. العالية الشرع، اثر اتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية،رسالة ماجستير،علوم اقتصادية،المركز الجامعي غرداية، 2011.
4. لبعل فطيمة، المناطق الحرة ودورها في تنمية التجارة العربية البينية ، مذكرة ماجستير، اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2011
5. نذير غانية، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة ماجستير، علم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2009

❖ **التقارير**

1 -صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015.

❖ **المؤتمرات والملتقيات و الندوات:**

1. باشي احمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة
2. باشي احمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة
3. بن عيشى بشير، معوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته
4. بن فرحات ساعد، منصوري سعدان، ابلعة جويدة، التكامل الاقتصادي العربي وأساليب تطويره
5. بوكساني رشيد ودبيش احمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي ألمغاربي
6. جنوحات فضيلة، تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية.
7. حملاوي ربيعة، معوقات التكامل الاقتصادي العربي ودور قطاع النقل البحري في تحقيقه.
8. داودي الطيب، التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى.
9. رحماني موسى،التكامل العربي بين خيار التخصص والاندماج.
10. صالح صالحي ، الاتحاد ألمغاربي،الإمكانيات المتاحة و الإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة.

11. عبد الحميد زعباط ،التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية أداتان للتكامل الاقتصادي العربي
12. عيسى حمد محمد الفارسي،التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي واقعه ومقوماته ومعوقات قيامه.
13. كماسي محمد الأمين وشعبوني محمود فوزي، المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع وطموح المستقبل.
14. محمد قويدري ، محمد فرحي، أهمية الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

❖ **المواقع الالكترونية:**

1- توفيق صالح الحفار ، التكامل الاقتصادي العربي دراسة تحليلية لواقع التجربة ومكان الضعف، مكتبة النهضة الليبية بنغازي ليبيا ، الطبعة الأولى 2013 عبر الوقع الالكتروني
www .aljazeera.net/ knowlendgegate/books/2013/2/20

**2**- طالب عوض وعامر الباكير، التجارة العربية البينية الواقع و الأفاق المستقبلية متاح على الموقع:
www .cba.edu.ku/wtou/dowland/conf3n/talib.pd